مشروع تحديات الانتقال في سوريا

تقرير مشروع بحثي (١)

مؤسسات الدولة وشبكات النظام بحسبانها جهات مقدمة للخدمات في سوريا

جوزيف ضاهر، معهد الجامعة الأوروبية

للاستشهاد: جوزيف ضاهر، يونيو/ حزيران ٢٠٢٠ "مؤسسات الدولة وشبكات النظام بحسبانها جهات مقدمة للخدمات في سوريا: في تراجع مستمر ولكنها لا تزال مهيمنة"، مشروع تحديات الانتقال في سوريا، مركز جنيف للسياسات الأمنية ومعهد الجامعة الأوروبية - مسارات الشرق الأوسط، تقرير المشروع البحثي رقم ١.

مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست في عام ١٩٩٥، بعدد أعضاء قدره ٥١ دولة، لغرض رئيسي هو تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى مركز جنيف للسياسات الأمنية تدريب المسؤولين الحكوميين الدبلوماسيين، الضباط العسكريين، موظفي الخدمة المدنية الدولية، موظفي المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام، والأمن الدوليين.

معهد الجامعة الأوروبية - مسارات الشرق الأوسط:

معهد الجامعة الأوروبية هو مركز دولي فريد لدراسات وبحوث الدكتوراه وما بعد الدكتوراه، ومقره في فلورنسا، إيطاليا. ومنذ تأسيس المعهد في عام ١٩٧٢ من قبل الأعضاء الستة الأصليين فيما عرف وقتها باسم الجماعات الأوروبية، ذاع صيته بوصفة مؤسسة أكاديمية دولية رائدة تركز على الشأن الأوروبي. وقد أنشئ برنامج مسارات الشرق الأوسط في يناير ٢٠١٦ ضمن إطار مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة في معهد الجامعة الأوروبية. ويهدف البرنامج إلى أن يكون نقطة مرجعية دولية للأبحاث التي تتناول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدراسة الاتجاهات والتحولات الاجتماعية السياسية والاقتصادية والدينية التي تشهدها المنطقة، وذلك عن طريق تشجيع الأبحاث المتعددة التخصصات والقائمة على نتائج العمل الميداني والتعاون مع باحثي المنطقة.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، عودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السويسرية للسلام "سويس بيس".

المحررون:

عبد الله إبراهيم، باحث رئيسي في المشروع

لورين تشارلز، باحث مشارك

تامر بدوي، باحث مساعد

المؤلف

جوزيف ضاهر

جوزيف ضاهر هو أستاذ بدوام جزئي في معهد الجامعة الأوروبية. وهو حائز على شهادة الدكتوراه في دراسات التنمية من معهد الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن (٢٠١٥)، ودكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لوزان (٢٠١٨)، سويسرا. يتولى ضاهر حاليا منصبي أستاذ في جامعة لوزان، وأستاذ منتسب بدوام جزئي في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا (إيطاليا). وضاهر مؤلف كتاب "حزب الله: الاقتصاد السياسي لحزب الله" (منشورات بلوتو، ٢٠١٦)، وكتاب "سوريا بعد الانتفاضات: الاقتصاد السياسي لمرونة الدولة" (منشورات بلوتو، ٢٠١٩).

الأفكار المعبر عنها تخص المؤلف وحده ولا تخص الناشر.

نشرت في يونيو/ حزيران ٢٠٢٠
جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي ٤

المقدمة ٥

١- التغيرات الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية..... ٦

١-١ التغيرات الديمغرافية وتشريد السكان..... ٦

١-٢ التغيرات في هيكل القوة العاملة ٩

١-٣ ارتفاع تكاليف المعيشة..... ١١

٢- سياسة تقديم الخدمات ١٣

٢-١ نظام الرعاية الصحية المتهالك ١٣

٢-٢ الخراب يطول التعليم..... ١٦

٣- الجهات المقدمة للخدمات: الشبكات الحكومية، والمساعدات الإنسانية الدولية، والمبادرات المحلية ١٨

٣-١ مؤسسات الدولة، أصابها الوهن لكنها لا تزال أهم جهة مقدمة للخدمات..... ١٩

٣-٢ المنظمات المؤيدة وغير الحكومية وحزب البعث ٢٠

٣-٣ المبادرات المحلية: رجال الأعمال وشبكات دعم الشتات والتعاونيات غير الرسمية ٢٣

الخاتمة ٢٥

ملخص تنفيذي

لقد أثر الدمار المادي والاقتصادي الناجم عن النزاع تأثيرا كبيرا على مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات، مقارنة بالسنوات التي سبقت عام ٢٠١١. وفي الوقت الراهن، تفتقر الحكومة السورية إلى القدرة على تحسين الوضع الاجتماعي-الاقتصادي لقطاعات كبيرة من السكان وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة. وبعد أن عانت الليرة السورية من انخفاض كبير في قيمتها في نهاية عام ٢٠١٩، تدهور وضع غالبية السوريين. كما إن التأثير الاجتماعي-الاقتصادي الذي تخلفه جائحة كوفيد-١٩ قد يجر سوريا إلى أزمة أعمق.

وقد دفع استنزاف موارد الدولة الحكومة إلى تركيز جهودها في مجال إعادة التأهيل والإنعاش المبكر على المناطق التي ظلت تحت حكمها طوال فترة الحرب، في حين خفضت الأولوية بالنسبة إلى الأراضي التي قامت باستعادتها بضخ استثمارات وتقديم خدمات أقل. ولا تزال دمشق تنظر إلى المناطق التي قامت باستعادتها ككيانات معادية. ويقع عبء تقديم الخدمات العامة على عاتق الهلال الأحمر العربي السوري بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، التي غالبا ما تمول غالبية البرامج في المناطق التي جرت استعادتها. غير أن الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات كانت مقصورة على الخدمات الأساسية، لا سيما المساعدة الطبية، في حين لا يزال هناك نقص في إصلاح البنى التحتية في مجالات الصحة والتعليم والطاقة.

كما إن قوات الأمن الحكومية السورية (أعادت) فرض مناخ قمعي وأمني على السكان الذين بقوا في المناطق التي خضعت لسيطرة المعارضة سابقا أو الذين عادوا إليها. وقد أدى الإهمال والقمع الحكومي في درعا وبعض مناطق ريف دمشق إلى تزايد مشاعر السخط.

وبعد سنوات من الحرب، لا يزال البديل المتاح أمام الحكومة السورية غير واضح. وقد عزز تدمير قطاعات واسعة من الاقتصاد موقف مؤسسات الدولة باعتبارها الجهة الرئيسية المقدمة للخدمات ولتشغيل الأيدي العاملة. وتعتمد شرائح كبيرة من السكان على الدولة في الحصول على الأجور أو المساعدة، رغم تدني هذه القطاعات بالقيمة المطلقة مقارنة بما كان عليه الحال قبل عام ٢٠١١.

ومن هذا المنظور، فإن أعمال المنظمات المرتبطة بالدوائر الداخلية للسلطة في دمشق، مثل الهلال الأحمر العربي السوري والأمانة السورية للتنمية، تدعم النظام عن طريق الاستيلاء على أموال المعونات الإنسانية الدولية والتلاعب بالمساعدات الإنسانية. وتعمل المبادرات الخيرية لرجال الأعمال وتعبئة شبكات حزب البعث على ضمان استقرار النظام وتعزيز شبكات المحسوبية والسلطة التابعة له. تعمل هذه الكيانات بحسبانها أدوات ووسائل للسيطرة على المجتمع.

ويغلب على مؤسسات الدولة ملامح متناقضة ولكنها متصلة: فهي مصدر للسلطة بوصفها جهة توظيف ومقدم خدمات في اقتصاد حرب ومجتمع منكوب تندر فيه البدائل، ومصدر إحباط وسخط بسبب أوجه القصور التي تعتريها وعدم المساواة والاجحاف في تقديم الخدمات الضارب بجذوره في السلطوية والمحسوبية.

المقدمة

ما برح تناقص الخدمات التي تقدمها الدولة يمثل نمطا ثابتا في سورية منذ ثمانينات القرن العشرين. وبعد وصول بشار الأسد إلى السلطة في عام ٢٠٠٠، استمر دور مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات العامة في التدهور في سياق تزايد السياسات الليبرالية الجديدة[١]. وقد أسند إلى المؤسسات الخيرية الخاصة المحلية والجهات الفاعلة الاجتماعية التابعة للدولة، أو المسجلة رسميا على الأقل، مسؤولية متزايدة للتصدي إلى الفقر والصعوبات الاجتماعية-الاقتصادية بين السكان[٢].

وقد أثر الدمار المادي والاقتصادي على قدرة الدولة ومؤسساتها على تقديم الخدمات مقارنة بما كانت عليه الحال قبل عام ٢٠١١. وتفتقر الحكومة السورية، في الوقت الراهن، إلى القدرة على تحسين الوضع الاجتماعي-الاقتصادي لشرائح كبيرة من السكان السوريين وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة. وتنعدم جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تنبئ بحدوث انتعاش اقتصادي. وقد تأثرت قدرة مؤسسات الدولة، ولكن الأجهزة الأمنية لا تزال قوية في جميع قطاعات المجتمع.

ومع استعادة الحكومة للمدن في السنوات الماضية، واجهت صعوبات اجتماعية-اقتصادية متزايدة. فقد تواصل تدني قيمة الليرة السورية منذ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٩، لتصل قيمتها إلى ما يقرب من ٢٩٠٠ ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي في ٧ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠[٣]. وقد فاقم هذا الوضع من سوء الظروف المعيشية لغالبية السوريين[٤]. وقد أسفرت جائحة كوفيد-١٩ عن تفاقم المشاكل الاجتماعية-الاقتصادية في البلد حيث تقدر مستويات الفقر بأكثر من ٨٥ في المئة قبل تفشي الجائحة. كما أصيبت قطاعات كاملة من الاقتصاد مثل السياحة أو النقل أو التجارة أو البناء بالشلل جراء آثار الجائحة[٥]. وفي مايو/ أيار ٢٠٢٠، ذكرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن عدد الشركات التي جرى إنشاؤها وتسجيلها خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى نهاية أبريل/ نيسان بلغ ١٠٢ شركة، بانخفاض نسبته ٦٤ بالمئة، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٩[٦].

وبالتالي، فإن الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-١٩ واحتمال فرض جزاءات يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأزمة. وفي خضم هذا التدهور الاجتماعي-الاقتصادي، تصبح عواقب عجز الدولة عن تلبية احتياجات السكان أمرا ملحا. فهل ستتمكن الحكومة من الحفاظ على السيطرة والدعم المقنع بين قطاعات كبيرة من السكان؟ وهل يمكن لمؤسسات الدولة التعويل على المؤسسات الخيرية الخاصة المحلية والمنظمات غير

---

[١] لم يزد الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم تبعا للنمو السكاني. وكان الإنفاق الحكومي على التعليم والرعاية الصحية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حوالي ٤ و٠,٤ على التوالي قبل عام ٢٠١٠ – وهو ما يمثل انخفاضا بالمقارنة مع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي أنفقت في المتوسط ١٣,٣ و٩ في المئة على التوالي في عام ٢٠١٠. جوزيف ضاهر، "السياق السياسي الاقتصادي لإعادة الإعمار في سوريا: الآفاق في ظل إرث تنموي غير متكافئ" تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، مسارات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨)، https://bit.ly/2wQ43Jn.

[٢] لورا رويز دي الفيرا، *قرابة نهاية العقد الاجتماعي في سوريا: الجمعيات الخيرية وإعادة بسط إدارة الدولة (٢٠٠٠-٢٠١١)* (باللغة الفرنسية)، إصدارات كارثالا، ٢٠١٩.

[٣] تغير سعر الليرة السورية في السوق السوداء منذ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠ من حوالي ١٢٠٠-١٣٠٠ ليرة سورية إلى حوالي ٢٥٠٠ ليرة سورية مقابل دولار أمريكي واحد في ٦ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠. التحويل إلى الدولار الأمريكي وفقا لقيمة الليرة السورية في الفترة المشار إليها في متن النص. وفي حالة عدم الإشارة إلى فترة، يستخدم السعر الذي يتراوح بين ١٢٠٠ و١٣٠٠ ليرة سورية.

[٤] ضاهر جوزيف، "الجذور العميقة لانخفاض قيمة الليرة السورية"، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، مسارات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٩)، https://bit.ly/35reYq5.

[٥] قدرت الخسائر الاقتصادية بنحو تريليون ليرة سورية (حوالي ٨٣٠ مليون دولار) شهريا اعتبارا من مارس/ آذار ٢٠٢٠، بقلم الأستاذ بجامعة دمشق، علي كنعان، صحيفة *الوطن*، "نحو ألف مليار ليرة خسائر الاقتصاد السوري شهريا بسبب كورونا" (باللغة العربية)، *بيزنس ٢ بيزنس*، ١٢ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، https://bit.ly/2K0PdTz). من المحتمل أن تؤدي إعادة فتح الاقتصاد والأسواق جزئيا في نهاية أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، التي تزامنت مع بداية شهر رمضان، وإعادة فتح الأنشطة الاقتصادية والقطاع العام بالكامل تقريبا في يونيو/ حزيران، إلى تقليل الخسائر في الأشهر التالية.

[٦] علي محمود سليمان، "٦٤ بالمئة انخفض تأسيس الشركات بسبب «كورونا»" (باللغة العربية)، *الوطن*، ١٩ مايو/ أيار ٢٠٢٠، https://bit.ly/36nTXgo.

الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية ورجال الأعمال في الاستعانة بمصادر خارجية لتقديم الخدمات؟ تحظى هذه المسائل بأهمية حاسمة، لا سيما في سياق الاحتجاجات المستمرة، ليس فقط من أجل حقوق أكثر ديمقراطية، بل أيضا لإعادة التوزيع الاجتماعي-الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

وسوف تحلل هذه الدراسة أوجه الاختلاف في خدمات الدولة وسياساتها بين المدن والمناطق التي ظلت تحت سيطرة الحكومة طوال النزاع والمدن والمناطق التي خضعت بعض الوقت لحكم الجماعات المتمردة قبل أن تستعيدها الحكومة. وبينما اعترى الخدمات التي تقدمها الدولة الوهن طوال فترة الحرب، فإن نقص الخدمات يلاحظ أكثر في المناطق التي استعادتها الحكومة السورية بعد سنوات من البقاء خارج نطاق حكمها[٧].

وستبحث هذه الورقة أيضا التغيرات الديمغرافية والمؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية. وستقيم عملية تقديم الخدمات الحكومية، مع التركيز بوجه خاص على قطاعين رئيسيين؛ الصحة والتعليم. وأخيرا، ستحلل الورقة الجهات المقدمة للخدمات بغية تقييم قدرة الدولة السورية.

وإضافة إلى استعراض الدراسات الخاصة بتحليل الوضع الاجتماعي الاقتصادي في سوريا، اعتمد هذا البحث على جمع البيانات من التقارير الإعلامية والمقالات الصحفية المنشورة في سوريا وعلى عشرين مقابلة أجريت في مارس/ آذار ٢٠٢٠ مع أفراد يقيمون في مدن دمشق وحلب واللاذقية ودرعا والسويداء. وركزت هذه المقابلات شبه المنظمة على تصورات السكان بشأن تقديم الخدمات العامة (خاصة التعليم والصحة) وعلى القضايا الاجتماعية-الاقتصادية (الفقر وانخفاض قيمة الليرة السورية). وقد اضطلعت بها شبكة من الباحثين، يحظى كل منهم بامتياز الوصول إلى مجالات محددة ويمتلك معرفة متميزة فيها، على أساس استبيان مكتوب. وقد جاء اختيار هذه المدن استنادا إلى اعتبارين: أنها تستضيف مؤسسات الدولة ومراكز سكانية ذات أهمية تعرضها لظروف مختلفة طوال فترة الانتفاضة.[٨]

١. التغيرات الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية

لقد أدى الصراع إلى تمدد عملية التحضر المديني، مما أجبر الكثيرين من المناطق الريفية على النزوح. وتشير التقديرات إلى أن ٧٢,٦ في المئة من السكان (١٣,٧ مليون نسمة) كانوا يعيشون في المناطق الحضرية في عام ٢٠١٩، مقارنة بما نسبته ٥٦ في المئة من السكان في عام ٢٠١٠. وشهدت اللاذقية وطرطوس وبعض مناطق دمشق تدفقا كبيرا للسكان، في حين شهد شرق حلب وحمص نزوحا. ومن بين مجموع السكان المقدر بنحو ٢٠,٨ مليون نسمة في فبراير/ شباط ٢٠٢٠، كان أكثر من ١٥ مليون نسمة بقليل يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام[٩].

١,١ التغيرات الديمغرافية وتشريد السكان

لقد حدث نزوح سكاني من مناطق محددة وداخلها عقب استراتيجية الحكومة القمعية باستهداف المراكز الحضرية الخاضعة لسيطرة المعارضة والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية، لا سيما تلك التي تسيطر عليها القوات غير التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية. وأجبر النظام، باتباع هذه الاستراتيجية، أعداد غفيرة من المدنيين النازحين على السفر إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة بحثا عن الأمن وخدمات عامة أفضل. كما سعت دمشق إلى منع المحاولات المتزايدة للقطاعات الديمقراطية في الحركة الاحتجاجية من

---

[٧] شبكة سينابس، "الحرب بوسائل أخرى، النضال الاقتصادي في سوريا"، ٣٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٩، https://bit.ly/2IOzOoI؛ هايد هايد، "النظام ينقل عبء الإنعاش المبكر إلى السكان"، يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠، معهد *تشاتام هاوس*، https://bit.ly/2vWja45؛ ميريام يوسف، "الشعب السوري يعاني عقب الانتصار الباهظ الثمن"، *كلية لندن للاقتصاد*، ١٢ فبراير/ شباط ٢٠١٩، https://bit.ly/2vkF6VZ.

[٨] أجريت جميع المقابلات في مارس/ آذار ٢٠٢٠ ولن يذكر التاريخ بين علامتي اقتباس.

[٩] البنك الدولي، "قدرة اللاجئين السوريين على العودة الى ديارهم: تحليل اقتصادي واجتماعي"، ٢٤ فبراير/ شباط ٢٠٢٠، https://bit.ly/2TO2BjP.

خلق وتنظيم قابلا للتطبيق خاصا بها بديلا عن قيام النظام بتوفير الوظائف الأساسية للدولة[١٠]. ومن الناحية العملية، أسفرت هذه الاستراتيجية عن تدمير البنية التحتية وقطع خطوط إمداد المعارضة في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ومنذ عام ٢٠١٦، روجت حكومة الأسد أيضا لإبرام "اتفاقات مصالحة محلية" مع المدن التي تعرضت للحصار والقصف المستمر. ونجم عن هذه الصفقات موجات جديدة من النزوح القسري. ونتيجة لذلك، استقبلت المناطق التي ظلت تحت سيطرة الحكومة أعدادا كبيرة من الأشخاص النازحين داخليا، وشهدت المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة حالات نزوح واسعة النطاق.

الشكل ١ - عدد السكان ومجموع الأشخاص المشردين داخليا في المدن والمحافظات

المدينة أو المحافظة	عدد السكان ٢٠١١	عدد السكان ٢٠١٩	الأشخاص المشردين داخليا
مدينة دمشق	١,٥ مليون	١,٨-٢ مليون	٦٢٥,٠٠٠
مدينة اللاذقية	٤٠٠,٠٠٠	٨٧٠,٠٠٠	٤١٠,٠٠٠
مدينة السويداء	٩٠,٠٠٠	٩٧,٠٠٠	١٥,٠٠٠ (في جميع ربوع محافظة السويداء)
مدينة حلب	٢,٤-٣ مليون	١,٥-١,٦ مليون	١٩٠,٠٠٠
محافظة ريف دمشق	٢,٦-٨.٢ مليون	٣,٢ مليون	١,٢ مليون
مدينة درعا	١٢٨,٠٠٠	١٣٤,٠٠٠	٢٨,٠٠٠

المصادر: (تجميع) المؤلف[١١]

واستقبلت اللاذقية ودمشق عددا كبيرا من الأشخاص النازحين القادمين من مختلف المناطق في البلاد. وفي كلتا المدينتين، زاد الأشخاص النازحين من الضغط على ما هو موجود من المساكن والبنية التحتية والخدمات. وقد تسبب هذا الوضع في ارتفاع أسعار المساكن، لا سيما الإيجارات، مما حال دون إيجاد العديد من النازحين مساكن. وفي اللاذقية، جرت محاولات لزيادة قدرة المدينة على استيعاب أعداد كبيرة من النازحين عن طريق بناء وحدات سكنية جديدة، بقدرة تقدر بحوالي ١٢٠,٠٠٠ وحدة[١٢]. وفي دمشق، لجأ العديد من الأشخاص المشردين داخليا إلى "مراكز جماعية" (استخدمت المباني العامة والمصانع لإيواء خمس أو أكثر من أسر الأشخاص المشردين داخليا) أو إلى عشوائيات حيث يواجهوا صعوبة في الحصول على الخدمات الأساسية[١٣]. كما استقبلت منطقتين غير رسميتين تقعان بالقرب من المدينة القديمة في العاصمة، وهما المزة ٨٦ وركن الدين، العديد من الأشخاص النازحين. ولم تتوسع هاتان المنطقتان من حيث الحجم، بل أصبحت أكثر اكتظاظا بالسكان في السنوات القليلة الماضية[١٤]. ومع ذلك، ظهر شكل من أشكال "التناقض السكني" في دمشق، حيث زاد عدد العقارات الشاغرة زيادة كبيرة جراء مغادرة

[١٠] خضر خضور، "تمسك نظام الأسد بالدولة السورية"، *مؤسسة كارنيغي*، يوليو/ تموز ٢٠١٥، https://bit.ly/2ScvXqP.

[١١] الأمم المتحدة، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية، الجمهورية العربية السورية"، مارس/ آذار ٢٠١٩، https://bit.ly/2vktxOJ؛ شبكة التحليل الحضري، أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، https://bit.ly/3c41S4a؛ المكتب الأوروبي لدعم اللجوء، "الوضع الاجتماعي الاقتصادي في سوريا: مدينة دمشق"، فبراير/ شباط ٢٠٢٠، https://bit.ly/2TMD0Yo؛ ميريام فيرير، "إعادة بناء مدينة حلب: هل تمتلك السلطات السورية خطة؟"، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، مسارات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، ١٩ مارس/ آذار ٢٠٢٠) https://bit.ly/2Vyh4A0.

[١٢] مجموعة البنك الدولي، "تقييم الأضرار التي لحقت بمدن مختارة في سوريا: حلب، وحماة، وإدلب"، مارس/ آذار ٢٠١٧، الحادي عشر، https://bit.ly/39SCygM؛ شبكة التحليل الحضري، "صحيفة وقائع مدينة اللاذقية"، مايو/ أيار ٢٠١٩، https://bit.ly/3d0iNWL.

[١٣] الأمم المتحدة، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية، الجمهورية العربية السورية"، مارس/ آذار ٢٠١٩، ٣١ و٥٦، https://bit.ly/2vktxOJ.

[١٤] بارند ويند وباتول إبراهيم، "التنمية الحضرية لدمشق في زمن الحرب: كيف يؤثر الاقتصاد الجغرافي والسياسي للحرب على أنماط الإسكان"، *صحيفة هابيتات إنترناشيونال، المجلد ٩٦*، فبراير/ شباط ٢٠٢٠، https://bit.ly/2Voh9pV.

أصحابها، في حين كان هناك نقص كبير في مساكن إيواء النازحين. وتعود جذور هذا التناقض إلى أوجه الاختلاف الاجتماعية-الاقتصادية. ففي الأحياء ذات المكانة الاجتماعية المتدنية ومستوى عالي من الشكلية التي هجر الملاك فيها منازلهم، أصبح النازحون مستقطنين، بينما في الأحياء ذات المكانة الاجتماعية المرموقة والأعلى تكلفة ذات التصميم الحضري المخطط وحقوق الملكية الرسمية، ظلت المنازل شاغرة عندما غادرها أصحابها[١٥].

وكان تأثير وصول النازحون إلى محافظة السويداء أقل بكثير مما كانت عليه الحال في اللاذقية ودمشق، مما وضع ضغطا أقل على خدمات المدينة ومرافقها. ووصل العدد إلى حوالي ٧٠,٠٠٠ في ٢٠١٤-٢٠١٥ قبل أن ينخفض إلى حوالي ١٥,٠٠٠ في بداية عام ٢٠٢٠، مع وجود أغلبية صغيرة في مدينة السويداء والبقية موزعة في جميع أنحاء الريف[١٦]. وكان الهلال الأحمر العربي السوري أكثر المنظمات مشاركة في تقديم الدعم والخدمات للأشخاص المشردين داخليا، في حين شاركت المنظمات المرتبطة بمنظمة اليونسكو والجمعيات المحلية الصغيرة في عمليات الإغاثة والدعم[١٧].

وعلى النقيض من ذلك، شهدت المناطق التي تعرضت للدمار الشديد انتقال قطاعات كبيرة من سكانها إلى مناطق أخرى خارج المحافظة أو داخلها. وشهد معظم مناطق ريف دمشق تبادلات سكانية داخلية[١٨]. وشهدت مدن مثل دوما وداريا دمارا هائلا ونزوحا كبيرا، في حين كانت قدسيا والمعضمية أقل تأثرا.[١٩] وفي الوقت نفسه، ظلت جرمانا تحت سيطرة الحكومة طوال فترة الحرب وشهدت زيادة كبيرة في عدد سكانها، من ١٨٥,٤٤٦ نسمة مسجلين قبل النزاع إلى أقل بقليل من مليون شخص عند نهاية عام ٢٠١٩، نصفهم من النازحين، ومعظمهم من الغوطة الشرقية ومناطق أخرى في ريف دمشق. وفي مواجهة هذا الاكتظاظ السكاني، عانت المدينة من نقص الخدمات العامة، وخاصة الغاز والكهرباء والمياه في فصل الشتاء[٢٠].

وعلى نفس المنوال، كان معظم الأشخاص المشردين داخليا، في درعا، موجودين في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٨، قسمت المدينة إلى أحياء تحت سيطرة النظام وأخرى تسيطر عليها الجماعات المسلحة المعارضة. واستمر هذا التقسيم في سياق ما بعد المصالحة، مع تمتع المناطق التي ظلت تحت سلطة الحكومة داخل المحافظة بمعاملة تفضيلية فيما يتعلق بالإدارة والأمن وتقديم الخدمات وتوزيع المساعدات الإنسانية والإنمائية. كما أن الافتقار إلى الخدمات الأساسية والسكن

---

[١٥] المرجع نفسه.

[١٦] ياسمين نايف ميري، "سبل عيش المشردين داخليا السوريين في السويداء: فرص العمل والتعليم وإمكانية العودة"، معهد *تشاتام هاوس*، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٩، https://bit.ly/2K0cJ3b؛ محمود اللبابيدي، "دروز السويداء: عودة النظام تتوقف على الصراعات الإقليمية والمحلية"، تقرير مشروع بحثي، (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، مسارات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، ٢٨ أغسطس/ آب ٢٠١٩)، https://bit.ly/2xe8JJm.

[١٧] مقابلة مع مزارع، السويداء؛ جريدة عنب بلدي، "ماذا تخفي الخريطة السياسية؟ السويداء... جزيرة معزولة تنتظر مصيرها"، ٤ فبراير/ شباط ٢٠١٨، https://bit.ly/2wGZFga.

[١٨] تتكون المحافظة من تسع مناطق، لكنها تنقسم عموما إلى أربع مناطق جغرافية: الغوطة الشرقية، والغوطة الجنوبية الغربية، ووادي نهر بردى، والمنطقة الجبلية. ياسر عابدين، "هشاشة أمن المجتمع في دمشق وضواحيها"، *المجلة الدولية للصليب الأحمر*، العدد ٩٠٦، أبريل/ نيسان ٢٠١٩، الصفحات ٩٠٠-٩٠٣.

[١٩] انخفض عدد سكان داريا من عدد يتراوح بين ٨٠,٠٠٠ و٢٥٠,٠٠٠ قبل عام ٢٠١١ إلى ما يقدر بحوالي ٢,٥٠٠ و٤,٠٠٠ في عام ٢٠١٦ بعد تعرضها لحصار مروع (منظمة العفو الدولية، "الرحيل أو الموت": التشريد القسري بموجب اتفاقات "المصالحة" السورية، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧، ١٨، https://bit.ly/33etSPu). ولم تفرغ المعضمية من سكانها، وبقي حوالي ٢٥٠٠ من مقاتلي المعارضة والمتهربين من التجنيد في المدينة. وبالمثل، في قدسيا الواقعة على بعد ١٠ كيلومترات تقريبا شمال غرب العاصمة السورية على طول الطريق السريع بين دمشق وبيروت، بقي أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخص في المدينة بعد أن وقعت قوات المعارضة المسلحة المحلية اتفاقا مع النظام في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦. ومع ذلك، لم يسمح للأشخاص المطلوبين للخدمة العسكرية الإلزامية أو الأفراد الاحتياطيين في الجيش السوري بمغادرة البلدة.

[٢٠] جريدة الخبر، "سكان جرمانا يشكون من قلة عدد اسطوانات الغاز الموزعة... والبلدية: الوضع في المدينة ينذر بوقوع كارثة"، ١١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٩، https://bit.ly/2Vn8vIc.

نتيجة للنزاع يشكل عقبات كبيرة تحول دون العودة[٢١]. ووفقا لمن أجريت معهم مقابلات من درعا، فإن هذا الوضع أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار المساكن[٢٢].

يواجه شرق حلب، وبشكل عام مدينة حلب، وضعا مختلفا. فقد كانت المدينة واحدة من أكثر الأحياء تضررا، لا سيما الأحياء الشرقية منها، التي استعادت القوات الحكومية السيطرة عليها في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٦. وظل عدد سكان المدينة ثابتا، حيث بلغ نحو ١,٦ مليون نسمة، بمن فيهم ١٩٠,٠٠٠ من النازحين، وهو عدد أقل من السكان مقارنة بالعدد الذي قوامه ٢,٤ مليون نسمة في عام ٢٠١١[٢٣]. وقد تعرقلت عودة السكان السابقين لشرق حلب على المدى الطويل، وذلك لأسباب أمنية في الأغلب.

١,٢ التغيرات في هيكل القوة العاملة

عانى هيكل القوة العاملة من تغيرات هائلة في العديد من المناطق، ولكن على الأخص في المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقا. وفي جميع أنحاء البلاد، ومع تدمير قطاعات كبيرة من الاقتصاد، لا سيما القطاع الخاص، ارتفع المتوسط القومي للعمالة الحكومية من ٢٦,٩ في المئة في عام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٥٥ في المئة في عام ٢٠١٥. ويفسر هذا بانخفاض إجمالي العمالة[٢٤]. ويتبين ذلك من الانخفاض الهائل في عدد الأفراد المسجلين لدى منظمة الضمان الاجتماعي، ويشمل ذلك عمالا من القطاعين العام والخاص ومتقاعدين. وقد جرى تسجيل حوالي ٢,٢ مليون شخص لدى منظمة الضمان الاجتماعي في عام ٢٠١٩، في حين جرى تسجيل ما يقدر بنحو ٣,٧ مليون شخص في عام ٢٠١٢، بانخفاض قدره ٤٠ في المئة. وفي عام ٢٠١٢، كان هناك ١,٣٩ مليون موظف حكومي، و٢,٣ مليون موظف في القطاع الخاص، و٣٦٠,٨٤١ متقاعدا. وانخفض عدد العمال المسجلين في القطاع الخاص بنسبة ٧٠ في المئة، في حين فقد القطاع العام ٢٢ في المئة من قوته العاملة. وازداد عدد المتقاعدين بنسبة ٣٩ في المئة[٢٥].

ويكتسي هذا التغيير أهمية خاصة في حلب. فقبل النزاع، كان ٧٦ في المئة من العمالة في القطاع الخاص، في حين كان ٥٦ في المئة في عام ٢٠١٧ يعملون في القطاع العام مع انخفاض العدد الإجمالي للأفراد العاملين إلى ١٤٠,٠٠٠[٢٦]. وبالمثل، في مدينة درعا، كان القطاع العام يستخدم ٣٧ في المئة من القوة العاملة في عام ٢٠١٥، مقارنة بنحو ١٥ في المئة في عام ٢٠٠٤، في حين ظل عدد موظفي الدولة على حاله تقريبا، أي حوالي ١٤,٠٠٠ موظف. وكان ذلك نتيجة لتدمير أجزاء كبيرة من الاقتصاد، لا سيما في الزراعة والبناء، اللذين انخفضت مخرجاتهما بنسبة ٥٧ و٧٠ في المئة على التوالي[٢٧].

وبالنسبة إلى اللاذقية ودمشق، تهيمن على قوام القوة العاملة عمالة القطاع العام وخدماته وأنشطته التجارية وبدرجة أقل قطاع التصنيع[٢٨]. وبينما ظلت قطاعات كبيرة من القوة العاملة في اللاذقية تعتمد على التوظيف الحكومي منذ عام ٢٠١١[٢٩]، حدث تنويع نتيجة للتدفق الكبير للنازحين، حيث جلب العديد منهم مدخرات

---

[٢١] عبد الله الجباصيني، "الحكم في درعا، جنوب سوريا: أدوار الوسطاء العسكريين والمدنيين"، تقرير مشروع بحثي (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، مسارات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩) http://bit.ly/38eCzKA؛ شبكة التحليل الحضري، "نبذة عن مدينة درعا"، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩، ١٧ https://bit.ly/2L75RBP.

[٢٢] مقابلات مع عامل غير رسمي مقيم في مدينة درعا؛ ومع عامل غير رسمي مقيم في درعا المحطة.

[٢٣] فيرير، "إعادة بناء مدينة حلب".

[٢٤] المركز السوري لبحوث السياسات، *الاغتراب والعنف، تقرير تأثير الأزمة السورية ٢٠١٤*، ٢٠١٥، ٣٤، https://bit.ly/3ccVlV2.

[٢٥] موقع ذا سيريا ريبورت الإلكتروني، "بيانات جديدة تسلط الضوء على الانخفاض الهائل في القوة العاملة السورية"، ٢٧ فبراير/ شباط ٢٠١٩، https://bit.ly/34SdYLt.

[٢٦] شبكة التحليل الحضري، "نبذة عن مدينة حلب"، المرجع نفسه، ٤٣-٤٥.

[٢٧] شبكة التحليل الحضري، "نبذة عن مدينة درعا"، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩، ٧ و٥٢-٥٣.

[٢٨] نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية، "الأمن الغذائي، الوضع في سوريا"، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧، ١٧، https://bit.ly/397PcHF.

[٢٩] قبل الحرب، في محافظة اللاذقية، كان السكان العاملون في القطاع العام المدني يمثلون ٥٤,٦ في المئة. (فابريس بالانش، "اذهب إلى دمشق يا ابني: تحولات ديموغرافية علوية تحت حكم حزب البعث"، في كير إم ولاركين سي (محرران)، علويو سوريا: الحرب والإيمان والسياسة في بلاد الشام (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٥)، ٩١-٩٢.

وواصلوا أنشطتهم الاقتصادية في المدينة. ومع نقل العديد من الشركات الخاصة، بخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من إدلب وحلب إلى مدينة اللاذقية ومنطقة الساحل عموما، كانت الاستثمارات الخاصة أعلى منها في المناطق الأخرى في سوريا خلال النزاع، وإن كانت أقل بكثير عن مستواها في عام ٢٠١١.

وبالمثل، استفادت محافظة السويداء في السنوات الأولى من الحرب من حصة أكبر نسبيا من الاستثمار بسبب الأمان فيها وقربها من دمشق. ففي عام ٢٠١٥، على سبيل المثال، استضافت المحافظة ١٧ مشروعا استثماريا من قبل هيئة الاستثمار السورية، وهو أكبر عدد من المشروعات في البلاد[٣١]. كما كان لديها اقتصاد متنوع نسبيا، حيث يعمل ٢٧ في المئة من القوة العاملة (أو ما يقرب من ٢٧ ألف موظف) لدى الحكومة، في حين كانت قطاعات العمالة الرئيسية الأخرى في خدمات القطاع الخاص (١٤ في المئة)، والفنادق والمطاعم (١٤ في المئة)، والبناء والتعمير (١٥ في المئة)، والزراعة (١١ في المئة)[٣٢]. ورغم وجود نقص في العمالة في قطاعي الصناعة والزراعة، يعزى بصورة رئيسية إلى الهروب الهائل للأفراد المهرة والأفراد الأقل مهارة في سن العمل، فإن مستويات البطالة المرتفعة[٣٣] والأجور المتدنية غلبت على القوة العاملة. وفي عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، ووفقا لمسح أجرته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في ١٢ محافظة، كانت البطالة هي التحدي الرئيسي، تليها أسعار المواد الغذائية المرتفعة[٣٤].

ولا ترتبط البطالة فقط بتدمير قطاعات كبيرة من الاقتصاد، وبالتالي بانعدام فرص العمل. ولكنها أيضا نتيجة للتهديدات بالاعتقالات بسبب عدم التجنيد، ما يدفع العديد من الشباب إلى البقاء في منازلهم أو السعي إلى العمل اليومي وغير الرسمي برواتب منخفضة، وكذلك انعدام الأمن الاجتماعي، وفقا للعديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات في درعا[٣٥] وقد عانى ريف دمشق ودرعا على وجه الخصوص من أشكال القمع المستمر والمراقبة الصارمة مع الاعتقالات المستمرة للشبان بسبب انتمائهم السابق لجماعات المعارضة سابقا أو بهدف إجبارهم على الانضمام إلى الجيش والذهاب إلى المعركة في كثير من الأحيان دون تدريب[٣٦]. ولذلك فإن مستويات البطالة في المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقا أعلى عموما[٣٧]. على سبيل المثال، في درعا، بلغت نسبة البطالة ٤١ في المئة في عام ٢٠١٩. كما كان لوقف المساعدات الدولية القادمة من خارج الحدود، بعد استعادة الحكومة للمدينة في صيف ٢٠١٨، دور في تعميق المشاكل الاجتماعية-الاقتصادية في محافظة درعا، وفقا للعديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات[٣٨].

ولتوضيح ارتفاع مستوى الطلب على فرص العمل، ذكر أحد أصحاب شركات المستحضرات الصيدلانية في حلب أنه تلقى طلبات كثيرة، من ١٠ إلى ١٥ طلبا على الأقل في اليوم، بعد الإعلان عن وظيفتين

---

[٣٠] ضاهر، "السياق الاقتصادي السياسي لإعادة إعمار سوريا".

[٣١] تيم زيدان، "السويداء: ديناميات الصراع ودور المجتمع المدني"، *برنامج بحوث الصراع، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية*، ٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠، ٧، https://bit.ly/2U7mB.

[٣٢] من الصعب تقدير مستوى البطالة بدقة، ولكن من المحتمل أن يتراوح بين ١٥ في المئة و٥٠ في المئة. ووفقا لآخر تقرير للمركز السوري لبحوث السياسات، قدرت نسبة البطالة بنحو ٤٢,٣ في المئة في عام ٢٠١٩. (المركز السوري لبحوث السياسات، "العدالة لتجاوز النزاع في سوريا"، ١ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠، ٩، https://bit.ly/3dA3iEl).

[٣٣] منظمات الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، "تقرير خاص - بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي"، ٩ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٩، ٦١، https://bit.ly/2w8a6ZE.

[٣٤] مقابلات مع عامل غير رسمي مقيم في مدينة درعا؛ ومع عامل غير رسمي مقيم في درعا المحطة.

[٣٥] نشرت صفحة "فويس أوف ذا كابيتال" على فيسبوك في بداية عام ٢٠٢٠ تقريرا يوثق نحو ١٢٠٠ حالة اعتقال في ريف دمشق ضد مقاتلين سابقين في المعارضة وقعوا على اتفاقات "مصالحة" وأفراد مطلوبين للتجنيد العسكري. انظر أيضا نينار الراعي، "أوجه سلطة النظام السوري في الغوطة الشرقية"، تقرير مشروع بحثي (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، مسارات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد النزاع في سوريا، ٢٣ أغسطس/ آب ٢٠١٩)، https://bit.ly/3bkVF3Y.

[٣٦] شبكة التحليل الحضري، "نبذة عن مدينة درعا"، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩، ٧ و٥٢-٥٣.

[٣٧] مقابلات مع عامل غير رسمي مقيم في مدينة درعا وعامل غير رسمي مقيم في درعا المحطة، المرجع نفسه.

شاغرتين (صيدلي وكيميائي) في شركته. وأضاف أن أحد شروط التوظيف كانت إتمام الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها[٣٨].

وهيكل اليد العاملة في المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقا هو نتيجة مباشرة لتدمير قطاعات واسعة من الاقتصاد، مما أدى إلى زيادة الأهمية النسبية للعمالة الحكومية. كما أن حملات الاعتقال المستمرة للشبان من أجل التجنيد العسكري والحصول على فدية، كان لها دور في ارتفاع مستوى البطالة أو في زيادة العمالة غير المستقرة. وفي المقابل، لا تزال العمالة الحكومية تحظى بالأهمية في اللاذقية ودمشق والسويداء، لكن هيكل اقتصاداتها أكثر تنوعا وتسيطر عليه الأنشطة التجارية والخدمية (الخاصة والعامة) حيث نجت هذه المدن من الدمار وبالتالي جذبت استثمارات جديدة.

١,٣ ارتفاع تكاليف المعيشة

دفع التدهور الحاد في قيمة الأجور، سواء في القطاع الخاص أو العام، العمال إلى البحث عن مصادر دخل بديلة. وقد أصبح البحث عن مصدر ثان للدخل أكثر انتشارا بين العاملين في الدولة بعد عام ٢٠١١، لا سيما في السنوات القليلة الماضية، وتسبب في زيادة الرشاوى أو في المبالغ التي سبق انتزاعها.

وقد أثر فقدان القوة الشرائية الناجم عن التضخم وانخفاض قيمة الليرة السورية تأثيرا كبيرا على السكان. ووفقا لتقرير نشرته منظمة الأغذية والزراعة في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٩، ارتفعت حصة النفقات الشهرية التي يغطيها الائتمان بنسبة تصل إلى ٦٠ في المئة في بعض المحافظات مثل حلب ودير الزور وريف دمشق[٣٩]. وارتفعت أسعار الأدوية والمواد الغذائية الأساسية منذ بداية عام ٢٠٢٠، لكنها تفجرت بعد الإعلان عن أول حالة رسمية للإصابة بجائحة كوفيد-١٩ في مارس/ آذار ٢٠٢٠. وفي الفترة بين فبراير/ شباط وأبريل/ نيسان، ارتفعت أسعار بعض المواد الغذائية بنسبة تتراوح بين ٤٠ و٦٠ في المئة[٤٠].

تكاليف المعيشة (الغذاء، السكن، التعليم، الصحة، والملبس) هي الأغلى في دمشق وما فتئت ترتفع نتيجة للتضخم. وارتفعت الاحتياجات الشهرية لأسرة مكونة من خمسة أفراد في دمشق من ٣٨٠,٠٠٠ ليرة سورية في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠ إلى ٤٣٠,٠٠٠ ليرة سورية (ما بين ٣٣١ و٣٥٨ دولار) في أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، في حين لم يتجاوز متوسط الأجر العام الشهري ٦٠,٠٠٠ ليرة سورية (ما بين ٤٦ و٥٠ دولار شهريا)[٤١]. وكان تآكل القوة الشرائية في سوريا هائلا، حيث أشارت التقديرات إلى انخفاض بنسبة ٩٣ في المئة في مايو/ أيار ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٠[٤٢]. وارتفعت أسعار الأغذية والمشروبات بمعدل ٣٢,٥ ضعف منذ عام ٢٠١٠، في حين تضخمت أسعار جميع السلع مثل السلع والخدمات العامة بمقدار ٢٧ ضعف مستواها في عام ٢٠١٠. وقد حدث ما يقرب من نصف هذه الزيادة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٠، ولكن بشكل خاص في مايو/ أيار[٤٣].

على الفئات ذات الدخل المنخفض في العاصمة أن تعطي الأولوية للمشتريات الغذائية وأن تقتصد فيها نتيجة للزيادة المستمرة في أسعار المواد الغذائية الأساسية. وأفاد برنامج الأغذية العالمي في سبتمبر/ أيلول

---

[٣٨] مقابلة هاتفية مع رجل أعمال من حلب، مارس/ آذار ٢٠٢٠.
[٣٩] منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، "التقرير الخاص لمنظمة الأغذية والزراعة/ برنامج الأغذية العالمي"، ٥٧ و٦٥.
[٤٠] رامز محفوظ، "أكاديمي يقدر خسارة الاقتصاد بنحو ألف مليار ليرة شهريا" (باللغة العربية)، *الوطن أونلاين*، ١١ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، https://bit.ly/3b107EY.
[٤١] قاسيون، "٤٣٠ ألف ليرة تكاليف المعيشة لأسرة من خمس أشخاص ارتفاع بنسبة ١٣% في ثلاثة أشهر" (باللغة العربية)، ٦ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، https://bit.ly/2VfIt9y.
[٤٢] وكالة شام تايمز، "خبير اقتصادي: نعاني من نقص بالموارد المالية والأيام القادمة أصعب" (باللغة العربية)، ٢٧ مايو/ أيار ٢٠٢٠، https://bit.ly/2ZJezyG.
[٤٣] زكي محشي (٢٠٢٠)، "على حافة المجاعة: تقديرات جديدة لمؤشر أسعار المستهلكين في سوريا تثير القلق" *كلية لندن للاقتصاد*، ٢٦ مارس/ آذار ٢٠٢٠، https://bit.ly/2Y2rjh7.

٢٠١٩ أن حوالي ١٤ في المئة من الأسر في مدينة دمشق لديها مستويات "استهلاك غذائي غير كاف". وتعتمد العديد من الأسر في العاصمة، كما هي الحال في أماكن أخرى من البلد، على أقاربهم وشبكاتهم الممتدة، أو على الدعم المالي من الأصدقاء أو الأقارب في الخارج لتغطية نفقاتهم اليومية[٤٤] كما كان للطبيعة العالمية لجائحة كوفيد-١٩ آثار سلبية على التحويلات المالية في الفترة من مارس/ آذار إلى مايو/ أيار، مما نجم عنه تفاقم وضع الكثيرين داخل البلد. وكانت هناك تقديرات تشير إلى أنه من المتوقع أن تتراجع التحويلات المالية اليومية بأكثر من ٥٠ في المئة، من ٤,٥ مليون دولار أمريكي قبل أول تدابير متخذة بخصوص جائحة كوفيد-١٩ في مارس/ آذار ٢٠٢٠ إلى حوالي مليوني دولار أمريكي في الأشهر التالية[٤٥] ومع ذلك، أعلن عن زيادة في التحويلات المالية إلى سوريا في بداية شهر رمضان الموافق ٢٣ أبريل/ نيسان[٤٦].

دفع ارتفاع تكاليف المعيشة الناس إلى البحث عن بدائل، مثل دعم عمل المرأة أو الانضمام إلى الميليشيات الموالية للحكومة. وفي ريف دمشق، ذكر من أجريت معهم مقابلات، الذين لم يتلقوا تحويلات مالية، أنهم خفضوا نفقاتهم[٤٧] وأوضحت امرأة أنها بدأت العمل "بسبب نقص الدخل مقارنة بالنفقات"، خاصة وأنها أصبحت مسؤولة ماليا عن والديها وغيرهما من أفراد الأسرة المقربين. ومع ذلك، تعيش الأسرة في ظروف صعبة، غير قادرة على تغطية تكاليف المواد الغذائية والسلع الأساسية، رغم أن المرأة ووالدها يعملان[٤٨] والشباب، الذين تنقصهم فرص العمل، غالبا ما لا يرون بديلا آخر سوى الانضمام إلى الميليشيات الموالية للحكومة. وفي الغوطة الشرقية، استخدمت كتائب البعث مكاتب الحزب في مختلف المدن لتجنيد الشباب الذين انضموا إلى الحزب. كما جرى إعفاء المجندين من الخدمة الإلزامية والاستجواب من قبل قوات إنفاذ القانون، إضافة إلى حصولهم على أجر شهري يبلغ نحو ٥٠,٠٠٠ ليرة سورية (ما بين ٣٨,٥ و٤١,٥ دولار)[٤٩].

ونتيجة لتدمير أجزاء كبيرة من الاقتصاد والبطالة وارتفاع تكاليف المعيشة، كان ما يقدر بنحو ٨٣ في المئة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر في عام ٢٠١٩ وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن أن يزداد هذا العدد بسبب الأثر الاجتماعي الاقتصادي الذي أحدثته جائحة كوفيد-١٩.

الشكل ٢ – الأشخاص المحتاجون حسب المحافظات

المحافظات	أعداد "الأشخاص المحتاجين"[٥٠]	مجموع السكان
دمشق	٧١٣,٠٠٠	١,٨-٢ مليون
اللاذقية	٦٤٠,٠٠٠	٢,٥٦ مليون
السويداء	٢١٠,٠٠٠	٣٦٤,٠٠٠
حلب	٢,٥٤ مليون	٣,٧-٣,٨ مليون
ريف دمشق	٢,٠٤٥ مليون	٣,٢ مليون

[٤٤] المكتب الأوروبي لدعم اللجوء، "الوضع الاجتماعي والاقتصادي في سوريا: مدينة دمشق"، ٢٤-٢٥.
[٤٥] البنك الدولي، "التحويلات المالية الشخصية، الواردة (دولار أمريكي حاليا)"، ٤ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠، https://bit.ly/3dB04AN؛ صحيفة *الوطن*، "نحو ألف مليار ليرة خسائر الاقتصاد السوري شهريا بسبب كورونا" (باللغة العربية)، *بيزنس ٢ بيزنس*، ١٢ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، https://bit.ly/2K0PdTz.
[٤٦] الوطن أونلاين، "حوالات المغتربين زادت مع بدء رمضان.." (باللغة العربية)، ٢٧ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، https://bit.ly/2VKYdmt.
[٤٧] مقابلة مع معلمة، ريف دمشق.
[٤٨] مقابلة مع عاملة في مجال المساعدات الإنسانية في منظمات محلية ودولية، ريف دمشق.
[٤٩] الراعي، "أوجه سلطة النظام السوري في الغوطة الشرقية"، ٧.
[٥٠] يشير مصطلح الأشخاص المحتاجين إلى الأشخاص الذين يتعرض أمنهم المادي أو حقوقهم الأساسية أو كرامتهم أو ظروفهم المعيشية أو سبل كسب عيشهم للخطر أو الانقطاع، ولا يكفي مستوى حصولهم على الخدمات والسلع الأساسية والحماية في الوقت الراهن لإعادة إرساء ظروف معيشية طبيعية في حدود ما اعتادوا عليه من سبل دون مساعدة.

درعا	٦٨٥,٠٠٠	٩٨٤,١٠٠

المصدر: الأمم المتحدة، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية، الجمهورية العربية السورية"، مارس/ آذار ٢٠١٩، https://bit.ly/2vktxOJ.

تعتمد شرائح واسعة من السكان بشكل متزايد على الدولة للحصول على الدخل. ومنذ بداية الحرب، تركز إنفاق الدولة على دعم الأغذية والوقود وعلى الأجور والمعاشات التقاعدية، إلى جانب النفقات العسكرية.[٥١] وفي الوقت نفسه، لم يجر ضخ أي استثمار كبير من جانب الدولة أو عن طريق التحويلات المالية والمعونات الدولية في الاقتصاد وإلى القطاعات الإنتاجية التي كان من الممكن أن تسمح بخلق فرص العمل وتنويع الاقتصاد.[٥٢]

٢. سياسة تقديم الخدمات

قامت الحكومة بتطبيق المركزية على العديد من وظائفها الإدارية، حيث وزعت خدمات حيوية من عواصم المحافظات السورية التي جرى نشر القوات التابعة للنظام فيها، بدلا من المواقع الأمامية في الريف كما فعلت قبل مارس/ آذار ٢٠١١.

وكثيرا ما أدى ذلك إلى زيادة الإقبال على الخدمات العامة بما يفوق طاقتها في المناطق التي ظلت تحت سيطرة الحكومة، في حين انعدمت البنية التحتية في المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقا، مع بذل القليل من الجهد لاستعادتها. والفراغ الذي تركته الدولة في تقديم الخدمات العامة يجرى ملؤه جزئيا عن طريق تنفيذ شراكات مشروطة بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية.

٢,١ نظام الرعاية الصحية المتهالك

قوات الحكومية السورية وحلفاؤهم الروس مسؤولون عن ٩١ بالمئة من وفيات ما لا يقل عن ٩٢٣ من المهنيين الطبيين الذين قتلوا في سوريا في الفترة بين مارس/ آذار ٢٠١١ ومارس/ آذار ٢٠٢٠، وفقا لمنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان.[٥٣] وإضافة إلى الحملات العنيفة ضد العاملين الطبيين والمرافق الطبية في المناطق التي كانت تسيطر عليها قوات المعارضة سابقا، استخدمت الحكومة أيضا صفقات المصالحة لتدمير مؤسسات المعارضة عن طريق تفكيك هيئاتها السياسية والخدمية بالقوة في المناطق التي جرت استعادتها حديثا. وقد مكنت هذه المؤسسات المعارضة والمجتمعات المحلية من التنظيم الذاتي وتزويد السكان ببديل عن مؤسسات الدولة في توفير الخدمات الأساسية. واعتبر ذلك تهديدا للحكومة. وقد عانى النظام الصحي كثيرا طوال فترة الحرب، ليس فقط نتيجة لتدمير المرافق الطبية واستهداف العاملين في المجال الطبي، بل تأثر أيضا بهروب العديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية، وتناقص الميزانية، وعواقب العقوبات الدولية.

[٥١] شكلت الرواتب والمعاشات ٥٨ في المئة من نفقات الدولة في عام ٢٠١٩. (المركز السوري لبحوث السياسات، "العدالة لتجاوز النزاع في سوريا"، ١ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠، ٥٩، https://bit.ly/3dA3iEl).

[٥٢] جوزيف ضاهر، "قطاع التصنيع في سوريا: النموذج الحالي للانتعاش الاقتصادي"، تقرير مشروع بحثي (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، مسارات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، مايو/ أيار ٢٠١٩)، https://bit.ly/35aClEk.

[٥٣] أطباء من أجل حقوق الإنسان، "الموظفون الطبيون مستهدفون في سوريا"، ٢٣ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، https://bit.ly/2XWymtq.

ويعادل الإنفاق الحكومي على الصحة ٢٠ دولار للشخص الواحد في عام ٢٠٢٠، أي ما يقرب من ٣٥٠-٤٠٠ مليون دولار[٥٤]. وإضافة إلى ذلك، لم يعمل سوى ٦٤ في المئة من المستشفيات و٥٢ في المئة من مراكز الرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء سوريا بكامل طاقتها في نهاية عام ٢٠١٩، وغادر ما يصل إلى ٧٠ في المئة من القوة العاملة الصحية البلاد[٥٥]. وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة السكان لكل طبيب بشكل ملحوظ، حيث ارتفع العدد من ٦٢٣ فردا لكل طبيب في عام ٢٠١٠ إلى ٧٦٩ في عام ٢٠١٧.[٥٦] ومرة أخرى، كانت هناك أوجه اختلاف كبيرة بين المناطق[٥٧].

الشكل ٣ - الموارد البشرية الصحية حسب المحافظات (٢٠١١-٢٠١٨)

المحافظات	الموارد البشرية الصحية[٥٨] في عام ٢٠١١	الموارد البشرية الصحية في عام ٢٠١٨
دمشق	٠,١	٠,٢١
اللاذقية	٠,٦٦-٠,٦٨	٠,٢٢-٠,٢٣
السويداء	٠,٦٧٥	٠,٢٩٦
حلب	٠,٠٠٩٥	٠,٠٠٢٧
ريف دمشق	٠,٧٢٣	٠,٢١٤
درعا	٠,١٦٨	٠,٠٢٥
سوريا	٠,١٩٨	٠,٠٩٥

المصدر: البنك الدولي، "قدرة اللاجئين السوريين على العودة الى ديارهم: تحليل اقتصادي واجتماعي"، فبراير/ شباط ٢٠٢٠، https://bit.ly/2TO2BjP.

خدمات الصحة العامة موجودة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، رغم أنها غالبا ما تكون مكتظة وغير كافية. فالخدمات الحكومية في دمشق، مثلا، أفضل عموما مما هي عليه في بقية أنحاء البلد، وإن كانت جودتها تتأثر بنقص الموظفين المؤهلين والمعدات الأساسية والأدوية. وتتجلى اتجاهات مماثلة في السويداء واللاذقية.

الشكل ٤ - عدد المستشفيات العامة والخاصة في المدن التي ظلت تحت سيطرة النظام (٢٠٢٠)

المحافظات	المستشفيات العامة	المستشفيات والعيادات الخاصة[٥٩] (تقديرات)
دمشق	١٥	٣٦
اللاذقية	٣	١٤-١٥
السويداء	١	٣

[٥٤] خصصت الحكومة السورية ٢٦٦ مليار ليرة سورية من موازنة عام ٢٠٢٠ (التي بلغت ٣٨٠ مليون دولار بسعر الصرف الرسمي لمصرف سوريا المركزي البالغ ٧٠٠ ليرة سورية مقابل دولار أمريكي) لوزارة الصحة.

[٥٥] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "البيان الصحفي بمناسبة الذكرى السنوية لسوريا"، ٦ مارس/ آذار ٢٠٢٠، https://bit.ly/394olw03.

[٥٦] الاقتصاد اليوم، "في سورية.. طبيب واحد لـ ٧٦٩ مواطن ومعدل الوفيات ٨ بالألف" (باللغة العربية)، ٩ مارس/ آذار ٢٠٢٠، https://bit.ly/2J27UFZ.

[٥٧] مازن غريبة وزكي محشي، "جائحة كوفيد-١٩: استجابة سوريا وقدرات الرعاية الصحية" *كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، لندن، المملكة المتحدة*، ٢٥ مارس/ آذار ٢٠٢٠، https://bit.ly/2vVj9Nw.

[٥٨] الموارد البشرية الصحية تشمل عدد الأطباء لكل ١٠٠٠شخص وعدد الممرضات والقابلات لكل ١٠٠٠ شخص.

[٥٩] يمكن أن تستقبل عموما ما بين ١٠ و١٠٠ شخص.

المصدر: وزارة الصحة، "توزع المشافي الخاصة حسب المحافظات"، ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٠، https://bit.ly/3dmEC35.

كان لانخفاض أعداد العاملين في مجال الرعاية الصحية أثر سلبي في درعا. فعلى سبيل المثال، انخفض عدد العاملين في مجال الصحة من ٤١٩٣ في عام ٢٠١١ إلى ٢٠٦٣ في عام ٢٠١٨، وشمل ذلك انخفاض عدد الأطباء من ٣٧٢ إلى ٦٢.[٦٠]

وتفسر هذه الظروف المروعة لنظام الرعاية الصحية انعدام الدافع لدى الموظفين الطبيين المتبقين الذين يتقاضون مرتبات متدنية ويعملون في ظروف صعبة. كما ينتشر الفساد المتزايد والمحسوبية والرشاوى.[٦١] ويتجلى ذلك في مقابلة أجريت في ريف دمشق "المستشفى الخاص في منطقتي قدم خدمات سيئة للغاية (...)، العديد من الأخطاء الطبية أدت إلى عدة وفيات هناك، ولكن بما أن أصحاب المستشفى هم أفراد مؤثرون، فلم تفرض عليهم أي عقوبات".[٦٢] كما أوضح شخص ممن أجريت معهم مقابلات في درعا أن "الوضع كان أفضل قبل عودة النظام، لأن العديد من الأفراد وأنا حصلنا على رواتب ودخل من برامج وفرص عمل مرتبطة بجماعات المعارضة المسلحة التابعة للجيش السوري الحر والمنظمات الإنسانية ومنظمات الإغاثة".[٦٣]

كان تفضيل الرعاية الصحية الخاصة يتزايد بالفعل قبل الحرب، لا سيما بين الفئات العليا اجتماعيا واقتصاديا.[٦٤] ومع ذلك فإن التكاليف باهظة بالنسبة إلى غالبية السكان. في مناطق مثل المزة ومشروع دمر والمزرعة والجسر الأبيض في العاصمة دمشق تراوحت التكاليف بين ٥٠٠٠ و١٥٠٠٠ ليرة سورية (من ٤ إلى ١٢,٥٠ دولار) في عام ٢٠١٩، بينما تراوحت التكلفة في العيادات الواقعة على مشارف دمشق بين ٢٠٠٠ و٣٥٠٠ ليرة سورية (من ١,٥ دولار إلى أقل من ٣ دولارات).[٦٥] ويلاحظ وجود اتجاهات مماثلة في السويداء واللاذقية ودرعا وحلب.

وفي ريف دمشق ودرعا، أجبر عدم وجود مستشفيات حكومية العديد من المرضى على البحث عن مستشفيات خاصة أو السفر إلى العاصمة. وفي مدينة درعا، المستشفيات الخاصة عموما مكلفة للغاية بالنسبة إلى المجتمعات المحلية.[٦٦] وقد أجبر ذلك العديد من الأفراد على السفر إلى دمشق للحصول على العلاج الطبي في المؤسسات الحكومية. ومع ذلك، نجم عن هذا مضاعفات أمنية أو مخاوف من الاعتقال. إذ يحتاج سكان الغوطة الشرقية إلى موافقة أمنية من الأجهزة الأمنية للسفر إلى دمشق، وجرى اعتقال أفراد من درعا في طريقهم إلى العاصمة للحصول على العلاج الطبي. وفي مدينة حلب، دمرت ٦٠ في المئة من المرافق الصحية أو تضررت جزئيا، حيث إن جميع المرافق الصحية تقريبا في شرق حلب

---

[٦٠] عبد الله الجباصيني، "تفاقم المظالم والعودة إلى السلاح في جنوب سوريا"، تقرير مشروع بحثي (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، مسارات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، أبريل/ نيسان ٢٠٢٠) https://bit.ly/2ycE3J1.

[٦١] لبنى سالم، "السلاح والفساد في مستشفيات اللاذقية" (باللغة العربية)، العربي، ١٤ فبراير/ شباط ٢٠١٨، https://bit.ly/2Untn1l؛ مقابلات مع صحفي ومزارع ونجار، السويداء.

[٦٢] مقابلة مع عاملة في مجال المساعدة الإنسانية في منظمات محلية ودولية، ريف دمشق.

[٦٣] مقابلة مع طالب مقيم في درعا البلد، حي المنشية. وتشاطر هذه الشهادة أشخاص آخرون أجريت معهم مقابلات في المحافظة: مقابلات مع فرد من درعا (شرق المليحة)، وفرد من درعا (حي العباسية)، ومع طالب، ريف درعا.

[٦٤] مقابلة مع محاسب، دمشق؛ ومع رئيس منظمة غير حكومية، دمشق؛ كاستوري سين ووليد الفيصل، "إصلاحات سوريا الليبرالية الجديدة في تمويل القطاع الصحي: هل ترسخ عدم المساواة في الوصول؟"، سوشال ميديسن، أبريل/ نيسان ٢٠١٢، صفحة ١٧٤.

[٦٥] حسام صالح، "في دمشق: أجرة المعاينة الطبية تصل لـ ١٥ ألف ليرة والمبيت بمشفى خاص بـ ١٠٠ ألف" (باللغة العربية)، منصة الحل، ١ مارس/ آذار ٢٠١٩، https://bit.ly/2UjDZOS.

[٦٦] مقابلات مع شخص مجهول الهوية، ريف دمشق، ضاحية قدسيا؛ ومع معلمة، ريف دمشق؛ ومع عاملة في مجال المساعدة الإنسانية في منظمات محلية ودولية، ريف دمشق؛ ومع منسق مالي وإداري في منظمة دولية، محافظة ريف دمشق، ضاحية قدسيا.

أبلغت عن التعرض لأضرار أو الدمار خلال الحرب[٦٧]. ومنذ عام ٢٠١١، كان معظم السكان المتبقين في حلب يعتمدون على المستشفيات الحكومية الواقعة في جامعة حلب وحولها، والتي كانت تستوعب فوق طاقتها[٦٨].

وبالمثل، أدى النزاع إلى نقص في الموظفين الطبيين المدربين والمعدات الطبية في المستشفيات الحكومية، وبدرجة أقل، في المستشفيات الخاصة[٦٩]. كما أدى نقص الموظفين الطبيين، بخاصة المؤهلين منهم، إلى زيادة الأخطاء الطبية التي يرتكبها أطباء غير متمرسين، مما أسفر أحيانا عن وفاة المرضى. وهذه مشكلة متنامية في المستشفيات الحكومية وبدرجة أقل في المستشفيات الخاصة[٧٠].

كما لا تزال العديد من المستشفيات مغلقة نتيجة لعدم كفاية العاملين الطبيين وتدمير البنية التحتية الصحية. ولا يزال مستشفى البيروني العام في حرستا، وهو أكبر مركز متخصص لعلاج السرطان، يمثل استثناء رئيسيا. وقد أعيد افتتاحه في منتصف عام ٢٠١٨ بعد أن استعادت الحكومة السيطرة الكاملة على المدينة. وحتى أنه جرى توسيع بعض خدماته في مارس/ آذار ٢٠٢٠، برعاية جمعية بسمة[٧١] التي تدعم المستشفى منذ تأسيس الجمعية في عام ٢٠٠٥ من قبل أسماء الأسد، زوجة الرئيس، التي افتتحت توسيع المستشفى.[٧٢]

٢,٢ الخراب يطول التعليم

في صيف عام ٢٠١٩، لم يكن ٤٠ في المئة من المدارس في سوريا تعمل نتيجة للأضرار الجسيمة التي لحقت بها جراء النزاع، في حين استخدمت بعضها كملاجئ مؤقتة للنازحين. وكان أكثر من مليوني طفل – ثلث عدد الطلاب في سوريا[٧٣] – غير ملتحقين بمدارس، و١,٣ مليون طفل معرضون لخطر التسرب وفقا لتقرير اليونيسف لعام ٢٠١٩[٧٤]. وإجمالا، انخفض معدل التحاق الأطفال في السن ما بين ٥ و١٧ عاما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٨ من ٨٥ في المئة إلى ٦١ في المئة، مع وجود تباين كبير حسب المحافظة. وتضاعفت نسبة عمالة الأطفال من ١٠ في المئة قبل النزاع إلى ٢٠ في المئة في عام ٢٠١٨، حيث انقطع العديد من الأطفال عن الدراسة وانضموا إلى سوق العمل لمساعدة أسرهم[٧٥].

وإضافة إلى ما تقدم، ترك نحو ١٥٠,٠٠٠ معلم نظام التعليم الرسمي، أي أكثر من ثلث موظفي التعليم قبل الحرب[٧٦]. والنقص العام في موظفي التعليم المؤهلين هو نتاج الهجرة وتدني الأجور في المؤسسات الحكومية. ولا تتجاوز رواتب المعلمين في المدارس الحكومية ٣٥,٠٠٠ ليرة سورية (أقل قليلا من ٣٠

---

[٦٧] قبل الحرب، كانت الغالبية العظمى من المستشفيات الخاصة تقع في المناطق الغربية من المدينة، في حين كانت الخدمات العامة في شرق حلب تعاني من النقص وعدم الكفاية بشكل عام، بما في ذلك في القطاع الصحي. مجموعة البنك الدولي، "تقييم الأضرار التي لحقت بمدن مختارة في سوريا"، التاسع.

[٦٨] صحيفة الثورة، "الثورة تفتح ملف المشافي العامة"، ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩، https://bit.ly/34uOOSY.

[٦٩] قاسيون، "مشفى حلب الجامعي.. نقص كوادر وترد خدمي" (باللغة العربية)، ٣٠ مارس/ آذار ٢٠٢٠، https://bit.ly/2XvwXK4.

[٧٠] جلنار العلي، "صقر لـ «الوطن»: الأخطاء الطبية في المشافي الجامعية تزيد على غيرها وعمليات تجرى دون وجود المشرف"، صحيفة *الوطن*، ٨ أبريل/ نيسان ٢٠١٩، https://bit.ly/2U4leA0؛ قاسيون، "حلب.. مشاكل القطاع الصحي لم تقتصر على «الخطأ الطبي»" (باللغة العربية)، ٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨، https://bit.ly/2V2A0aU؛

[٧١] تينا زينتل، "تعاون السوريين ذوي التعليم الأجنبي، بين استراتيجية إضفاء الشرعية والإصلاحات المحلية"، في هينيبوش أر وزينتل تي (محرران)، *سوريا من الإصلاح إلى الثورة. المجلد الأول: الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية* (سيراكيوز، نيويورك، مطبعة جامعة سيراكيوز)، ١٢٦.

[٧٢] روسيا اليوم العربية، "أسماء الأسد تشارك في افتتاح توسيع مشفى البيروني المتخصص بمعالجة الأورام"، ٧ مارس/ آذار ٢٠٢٠، https://bit.ly/2XwESGV.

[٧٣] كان هناك حوالي ٥,٨ مليون طفل في سن الدراسة داخل سوريا، أو حوالي ٢٨ في المئة من إجمالي عدد السكان الذين يقيمون حاليا في البلاد في فبراير/ شباط ٢٠٢٠.

[٧٤] اليونيسف، "الأزمة السورية: حقائق سريعة، أغسطس/ آب ٢٠١٩"، أغسطس/ آب ٢٠١٩، ٢-٣، https://uni.cf/39Q2biq.

[٧٥] جمعية العلوم الاقتصادية السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "دعم العمالة وسبل العيش في سوريا"، ريليف ويب، يوليو/ تموز ٢٠١٨، https://bit.ly/2Uaf7dm، صفحة ٦.

[٧٦] البنك الدولي، "قدرة اللاجئين السوريين على العودة الى ديارهم"، ١٣٠-١٣.

دولار)، في حين أن راتب المعلم الذي لديه خبرة ١٥ عاما يبلغ ٥٠,٠٠٠ ليرة سورية (أكثر قليلا من ٤٠ دولار). كما جرى فصل بعض المعلمين لأسباب سياسية أو لأنهم تجنبوا التجنيد الإجباري. وقد جرى تعويض العدد غير الكافي من المعلمين جزئيا عن طريق توظيف طلاب جامعيين، غالبا بوصفهم موظفين "متعاقدين" يتقاضون رواتب أقل من المدرسين الرسميين[٧٧] ويفتقرون إلى المؤهلات الكافية.[٧٨] وقد سعى العديد من معلمي المدارس الحكومية إلى الاضطلاع بأنشطة مهنية أخرى أو قاموا بتقديم دروس خصوصية، مما يسمح لهم بالحصول على أجور أعلى. وشرح أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلة في ريف دمشق كيف بدأ مدرس سابق في مدرسة حكومية في تقديم دروس خصوصية في الرياضيات بتكلفة ٥٠٠٠ ليرة سورية (حوالي ٤ دولارات) مقابل الساعة الواحدة لطلاب المدارس الثانوية.[٧٩]

الشكل ٥: إجمالي عدد المدارس والطلاب في سوريا حسب المحافظات

سوريا/ المحافظات	مجموع عدد المدارس (المدارس الابتدائية والتعليمية والمهنية)	مجموع عدد الطلاب (المدارس الابتدائية والتعليمية والمهنية)
سوريا	١٢,٧٩١	٣,٦٩٣,٧٧٨
دمشق	٨٨٠	٣٦١,٢٤٢
اللاذقية	١,٢٢٠	٢٦١,٢٢١
السويداء	٦١١	١٠٦,٦١٨
حلب	١,٤٣٠	٥١٤,٦٠٣
ريف دمشق	١,٥٨٠	٦٥٠,٧٣٢
درعا	٦٢٠	٢٢٩,٢٥٠

المصدر: سانا، ١٢٧٠٠ مدرسة تفتح أبوابها غدا لاستقبال الطلاب مع انطلاق العام الدراسي الجديد، ١ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٩، https://bit.ly/2K5SPUw.

كما هي الحال بالنسبة للخدمات الصحية، هناك أوجه اختلاف كبيرة في توفير التعليم بين المناطق. وتتوفر الخدمات التعليمية عموما في جميع أنحاء دمشق والسويداء واللاذقية، ولكن مع وجود قيود. وكما هي الحال في أماكن أخرى، ثمة نقص في عدد العاملين في مجال التعليم في المدارس الحكومية. وإضافة إلى ذلك، تحتاج المباني المدرسية إلى تجديد لمواجهة الاكتظاظ، لا سيما نتيجة وصول أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين داخليا وعدم وجود أموال إضافية من الوزارة. وفي اللاذقية، كان هناك ما متوسطه ٥٠ إلى ٦٠ طفلا في كل فصل في بعض المدارس الابتدائية في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩، مقارنة بعدد ٢٠ طالبا في الفصل قبل عام ٢٠١١.[٨٠] وفي السويداء، اتسع أيضا حجم الفصول الدراسية، حيث بلغ متوسط عدد الطلاب في الصف الواحد ٤٥ طالبا.[٨١]

والقضايا الرئيسية لنظام التعليم الحكومي في مناطق المعارضة السابقة أكثر أهمية. وفي كل من درعا وريف دمشق، تعرض العديد من المهنيين العاملين في مجال التعليم للتشريد خلال النزاع. وعلاوة على

[٧٧] منى حلاق، "في الغوطة: سلمى ترسم خروفها... وتتمنى أن تكتب اسمه ... أنقاض تعليم لـ «جيل النكبة»" (باللغة العربية)، جريدة *الأخبار*، ٢٩ فبراير/ شباط ٢٠٢٠، https://bit.ly/3a4OkF6.

[٧٨] قناة حلب اليوم الفضائية، "نقص في الكوادر التدريسية يعيق التعليم في دمشق وريفها"، (باللغة العربية)، ٢٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٩، https://bit.ly/2x64xeG.

[٧٩] مقابلة عن طريق استبيان مع عاملة، ضاحية قدسيا.

[٨٠] حازم مصطفى، "على ساحل سوريا، أطفال "الشهداء" و"الإرهابيين" يلتحقون بنفس المدرسة"، حكاية ما انحكت، ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩، https://bit.ly/2J9CVbc.

[٨١] تيم زيدان، "السويداء: ديناميات الصراع ودور المجتمع المدني"، ١٦؛ عنب بلدي، "مدارس السويداء بلا مخصصات: جمعيات تتبرع لسد النقص" ١٤ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩ https://bit.ly/2JF9Pkj.

ذلك، طال الدمار العديد من المدارس. ووفقا لإحصاءات وزارة التربية، ففي بداية العام الدراسي ٢٠١٩، احتاجت ٥٠٠ مدرسة في ريف دمشق إلى التجديدات، كما دمرت ٣٩ مدرسة تدميرا كاملا. وقد أعيد فتح عدد معين من المدارس في مناطق مختلفة من الغوطة الشرقية، لكنها لا تزال بعيدة عن أن تكون مناسبة للتعليم. وتفتقر أغلبيتها إلى المرافق الصحية والمياه الصالحة للشرب[٨٢]. وفي هذا المجال، أصلح العديد من المدارس عن طريق اليونيسيف، وأحيانا من خلال دعم رجال الأعمال والمجتمعات المحلية، ولكن الفصول الدراسية لا تزال مكتظة عموما، ويتجاوز العدد ٥٠ طالبا في الفصل الواحد[٨٣]. وفي درعا، عانى ١٥ من أصل ١٧ حيا من نقص القدرات التعليمية، حيث فقد حوالي ١٤,٠٠٠ مقعد اعتبارا من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩[٨٤]. وتشير التقديرات إلى أن ٤٠٠ من أصل ٩٨٨ مدرسة في درعا قد دمرت جزئيا أو كليا. ونتيجة لذلك، شاركت وكالات الأمم المتحدة وبعض المنظمات غير الحكومية المحلية في إعادة بناء وإصلاح بعض المدارس.

الوضع في شرق حلب أسوأ. إذ أشارت تقديرات إلى أن ٥٣ بالمئة من المرافق التعليمية في حلب قد تضررت جزئيا أو دمرت بالكامل في فبراير/ شباط ٢٠١٧. وفي منتصف عام ٢٠١٩، كانت نسبة ٦٠ في المئة فقط من المدارس تعمل، مما أثر سلبا على أكثر من ٥٠٠ ألف طفل. وكما هي الحال في أماكن أخرى من البلد، تقوم المدارس بالعمل لفترتين أو حتى في بعض الأحيان ثلاث فترات من أجل توفير التعليم لجميع الطلاب. ومع ذلك، زادت حدة أوجه عدم المساواة في توفير التعليم التي كانت موجودة قبل الحرب بين المناطق الشرقية والغربية من حلب. وفي فبراير/ شباط ٢٠١٩، لم تخدم المرافق العامة سوى ١٥ في المئة من الطلاب في شرق حلب[٨٥] مع وجود ٨٠ طالبا في الفصل الواحد.

وتستند عدم المساواة بين المحافظات في المقام الأول إلى وضعها خلال الحرب. فقد عانت المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقا إلى حد كبير من الدمار الذي سببته الحكومة وحلفاؤها. وعند استعادة الحكومة لها، أهملت الخدمات العامة، بما فيها التعليم، في هذه المناطق، في كثير من الأحيان بضخ استثمارات غير كافية، الأمر الذي أدى في بعض الأحيان إلى تدهور الخدمات الأساسية والبنية التحتية.

٣. الجهات المقدمة للخدمات: الشبكات الحكومية، والمساعدات الإنسانية الدولية، والمبادرات المحلية

رغم أن الحكومة هي أكبر صاحب عمل والمقدم الرئيسي للخدمات الاجتماعية في البلد، إلا أنها تفتقر إلى الوسائل اللازمة للحفاظ على خدمات ملائمة لقطاعات كبيرة من السكان. وقد أضعف هذا الوضع قدرة الحكومة على (إعادة) فرض شكل معين من أشكال الهيمنة على المجتمع، وإن كانت هيمنة سلبية. وحتى يتسنى تعويض أوجه القصور التي تعتري مؤسسات الدولة جزئيا وملء الفراغ، يعتمد النظام على مختلف الجهات الفاعلة الدولية والمحلية.

تعتمد مؤسسات الدولة بصورة متزايدة على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والجمعيات للاستعانة بمصادر خارجية لتقديم الخدمات الأساسية، لا سيما إلى المناطق الخارجة عن سيطرتها رسميا من أجل تعويض أوجه القصور لدى الدولة أو غيابها. وفي هذه المناطق، تعتبر سياسة إعطاء الأولوية لمناطق معينة على حساب مناطق أخرى وسيلة دمشق لتوجيه المساعدات الإنسانية الدولية إلى الأراضي التي تعتبر أقل تمردا أو أكثر استعدادا للتعاون.

---

[٨٢] منى حلاق، "في الغوطة".

[٨٣] راديو الكل، "مدارس الغوطة الشرقية إهمال متعمد من قبل النظام" (باللغة العربية)، ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٩، https://bit.ly/34z0AM2.

[٨٤] شبكة التحليل الحضري، "نبذة عن مدينة درعا"، ٧١-٧٥.

[٨٥] الباقون ملتحقون بمدارس "غير حكومية"، أو يدرسون في المنزل، أو لا يترددون على مدارس.

كما تستخدم الحكومة شبكاتها الخاصة لضمان توفير بعض الخدمات الأساسية من أجل تعزيز سيطرتها على المجتمع. ومع ذلك، فإن هذا لا يكفي لتلبية احتياجات السكان المحليين الذين يعانون من ظروف معيشية قاسية. وقد أجبر ذلك المدنيين على البحث عن حلول خاصة بهم واستحداث مبادرات محلية لتمويل الخدمات الأساسية أو إعادة بناء بعض البنى التحتية للتعويض عن غياب الدولة أو أوجه القصور لديها. إلا أن ذلك لم يمنع من التعبير عن أشكال جديدة من المعارضة، لا سيما مع استمرار تدهور الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية ونتيجة للتدابير الأمنية الصارمة وحملات القمع التي قامت بها الحكومة.

٣,١ مؤسسات الدولة، أصابها الوهن لكنها لا تزال أهم جهة مقدمة للخدمات

لا تزال مؤسسات الدولة هي الجهة الرئيسية المقدمة للخدمات العامة الأساسية، ما يشكل عاملا رئيسيا في قدرة الحكومة على الصمود. ورغم فقدان الأراضي، فقد وضعت الحكومة ضمن أولوياتها الحفاظ على عمل الوكالات المملوكة للدولة، مع إبقاء قطاعات كبيرة من السكان السوريين معتمدين على خدماتها. والسوريون، الذين كانوا يعتمدون اعتمادا كبيرا على الدولة قبل الانتفاضة، أصبحوا أكثر اعتمادا. ورغم انخفاض الإعانات الحكومية[٨٦] ظلت الوكالات العامة المملوكة للدولة هي الجهة الرئيسية المقدمة للأساسيات المعيشية مثل الخبز، الوقود المدعوم، الرعاية الصحية، والتعليم.

تكتسي المؤسسة السورية للتجارة، وهي المؤسسة الحكومية التي لها فروع لبيع المواد الغذائية وغيرها من السلع بأسعار منخفضة في جميع أنحاء البلاد، أهمية حاسمة بالنسبة إلى شرائح سكانية لا تستطيع شراء منتجات مماثلة من المتاجر والمحلات التجارية الخاصة. ولا تكفي الرقابة العامة على سوق السلع لأن ٨٠ في المئة منها تسيطر عليه جهات فاعلة خاصة.[٨٧] وفي بداية شهر يونيو/ حزيران ٢٠٢٠، أعلنت المؤسسة السورية للتجارة عن افتتاح أكثر من ٤٠٠ قاعة ومنفذ جديد في مختلف المحافظات قبل نهاية العام. ويوجد حاليا حوالي ١٦٠٠ وحدة تابعة للمؤسسة السورية للتجارة نشطة في جميع أنحاء سوريا.[٨٨]

يقتصر تقديم الخدمات البلدية في المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقا مثل درعا والغوطة الشرقية على عمليات توزيع الأغذية التي تجرى بالتنسيق مع الهلال الأحمر العربي السوري. ويجرى توفير الخبز المدعوم وغاز الطهي عن طريق لجان الأحياء التي تعينها البلدية. وأصبح وجود طوابير طويلة خارج المخابز الحكومية أمرا شائعا في جميع المحافظات تقريبا. وقد زاد عدد الأشخاص الذين يعتمدون على هذه الطوابير في الأشهر القليلة الماضية، حيث يباع الخبز مقابل ٥٠ ليرة سورية بدلا من ١٠٠-١٥٠ ليرة في المخابز والمحلات التجارية الخاصة. وقد ارتفع هذا السعر إلى ٣٠٠ ليرة سورية في بداية جائحة كوفيد-١٩ في بعض المناطق.[٨٩] ومع ذلك، يشوب الخدمة عدم المساواة. وفي شرق حلب

---

[٨٦] انخفضت الإعانات العامة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٩، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحالي، من ٢٠,٢ في المئة في عام ٢٠١١ إلى ٤,٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الحالي في عام ٢٠١٩. (المركز السوري لبحوث السياسات، "العدالة لتجاوز النزاع في سوريا"، ١ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠، ٨، https://bit.ly/3dA3iEl)

[٨٧] صرح بشار الأسد، في خطابه المؤرخ ٤ مايو/ أيار، عن استعداده لزيادة دور المؤسسة السورية للتجارة وحصتها السوقية بهدف التخلص من الوسطاء التجاريين عن طريق شراء المنتجات مباشرة من المزارعين والفلاحين بأسعار مناسبة وتوفيرها للمستهلكين بتكاليف أقل. ولا يزال يتعين النظر في تنفيذ هذه الخطة ونتائجها، لا سيما وأن التجار ورجال الأعمال المرتبطين بالنظام السوري هم المستفيدون من ارتفاع أسعار المنتجات بسيطرتهم الكبيرة على السوق.

[٨٨] علي محمود سليمان، "٤١٣ صالة جديدة لـ «السورية للتجارة» قبل نهاية العام الجاري" (باللغة العربية)، صحيفة *الوطن*، ٥ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠، https://bit.ly/2MAQEcI.

[٨٩] سهيل الغازي وإليزابيث تسوركوف،"الناس لا يستطيعون حتى شراء البرغل": تصاعد حدة السخط مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في سوريا" معهد *الشرق الأوسط*، ٢٨ فبراير/ شباط ٢٠٢٠، https://bit.ly/2wmohe3.

وبعض أجزاء ريف دمشق، خاصة الغوطة الشرقية[٩٠] ودرعا كان هناك نقص في الخبز في المخابز الحكومية في نهاية مارس/ آذار ٢٠٢٠.

وعلاوة على ما تقدم، لا تزال الدولة هي أكبر صاحب عمل في البلاد بفارق كبير، حيث يبلغ عدد العاملين في القطاع العام حوالي ١,٥ مليون عامل و٥٠٠ ألف متقاعد[٩١]. وقد ازدادت أهمية العمالة الحكومية في الاقتصاد والقوة العاملة زيادة كبيرة خلال الحرب مع تدمير قطاعات واسعة من اقتصاد القطاع الخاص.

ويجرى تقديم معظم الخدمات وترميم البنية التحتية العامة عن طريق الهلال الأحمر العربي السوري أو بالتنسيق معه، وبتمويل من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية. وكثيرا ما يتعاون الهلال الأحمر العربي السوري ووزارة الصحة السورية مع وكالات دولية مثل اليونيسف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتوفير الخدمات الصحية في المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقا. وإضافة إلى ذلك، تنشط في هذه المجالات منظمات غير حكومية دولية ومحلية مختلفة. ومع ذلك، فإن احتياجات السكان المحليين لا تلبيها هذه الجهات الفاعلة بما فيه الكفاية، حيث إن توفير الرعاية الصحية يقتصر على الخدمات الأساسية. وبالمثل، بسبب غياب خدمات التعليم الحكومية أو نقصها في المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقا، يعمل عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية عن طريق منظمات غير حكومية محلية وجمعيات بالتعاون مع وزارة التربية لتعويض نقص الاحتياجات الأساسية، ترميم المدارس، تمويل أنشطة مدرسية، وتنظيم حملات لدعم الالتحاق بالمدارس. وفي الوقت نفسه، توجد أيضا أوجه اختلاف في هذه المجالات المحددة. على سبيل المثال، يبدو أن الحكومة تفرض إجراءات أمنية أكثر صرامة ضد المدن الأكثر تمردا وتحد من توفير خدمات معينة[٩٢].

في شرق حلب، لم تبذل الحكومة أي جهد لتحسين الظروف المعيشية أو إعادة بناء المناطق السكنية، في حين أن توفير الخدمات الحكومية ضئيل للغاية. وقد جرى تجديد المباني التي دمرتها الحرب بالكامل ودفع تكاليف التجديد من قبل السكان[٩٣]. ولا تحظى المنطقة بالأولوية لإعادة الإعمار أو إعادة التنمية. ولم تبدأ أي مشاريع منظمة لإعادة الإعمار، باستثناء بعض الأجزاء الصغيرة من المركز التاريخي القديم، وهي ليست مناطق سكنية[٩٤]. وفي مدينة حلب، وخاصة الأحياء الشرقية، تعرض العديد من المباني للدمار منذ عام ٢٠١٦، ولم تكن هناك خطط من جانب الحكومة لدعم عملية إعادة الإعمار. وإلى جانب هذا الوضع، لا تزال التهديدات بالنهب في هذه المناطق كبيرة بسبب الوجود المكثف في المدينة لمختلف الميليشيات المحلية والأجنبية التي تدعمها جهات متعددة.

٣,٢ المنظمات المؤيدة وغير الحكومية وحزب البعث

كانت المساعدات الإنسانية الدولية داخل سوريا حاسمة منذ بداية الانتفاضة في منتصف مارس/ آذار ٢٠١١. وقد تجلى مغزاها في إعلان محافظ مصرف سوريا المركزي، حازم قرفول، في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠، الذي طالب فيه مسؤولي المنظمات الدولية العاملة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة

[٩٠] صحيفة الوطن، "تجمعات للنازحين من دون خبز.. نائب محافظ القنيطرة..." (باللغة العربية)، ٣٠ مارس/ آذار ٢٠٢٠، https://bit.ly/2V87qUj.

[٩١] عشتار محمود "كتلة زيادة الأجور الفعلية ١٦٢ مليار ليرة فقط!" (باللغة العربية)، قاسيون، ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩، https://bit.ly/2sCg8zF.

[٩٢] الراعي، "أوجه سلطة النظام السوري في الغوطة الشرقية"، المرجع السابق.

[٩٣] أنجوس ماكدويل، "في شرق حلب، الجثث التي لا تزال تحت الأنقاض تظهر حدود انتعاش سوريا"، *رويترز*، ٢٥ أبريل/ نيسان ٢٠١٩، https://reut.rs/39KCKid.

[٩٤] فيرير، "إعادة بناء مدينة حلب".

بتفعيل برامجهم لدعم الشعب السوري[٩٥]. كما تلعب منظمات غير حكومية دولية ووكالات الأمم المتحدة دورا مهما في البلاد بتوفير فرص العمل والتعاقد من الباطن مع شركات سورية. فالقطاعات الاقتصادية التي لا تخضع للعقوبات - أي النقل والأعمال التجارية الزراعية والفنادق والمستحضرات الصيدلانية - تستمر بالاعتماد على الإيرادات التي تدرها مساعدات إنسانية دولية[٩٦].

كما يقدم الهلال الأحمر العربي السوري الخدمات والمساعدة إلى الشعب السوري. ويوفر التعليم والرعاية الصحية ويدير مشروعات إنسانية ومشروعات إعادة تأهيل في جميع أنحاء البلد. ووفقا للتقرير الصادر عن الهلال الأحمر العربي السوري في عام ٢٠١٩، يعمل لديه ١٢,٢٠٠ موظف ومتطوع، كما يستفيد من خدماته أكثر من ٥,٥ مليون شخص[٩٧]. وغالبية المستفيدين في ريف دمشق (٣٠ في المئة) تليها حلب والحسكة ودرعا وحمص بنسبة إجمالية قدرها ٥٠ في المئة من التسجيلات[٩٨]. ويتولى الهلال الأحمر العربي السوري، بدعم من الشركاء الدوليين، المسؤولية حاليا عن حملات الإصحاح والتطهير في جميع أنحاء البلد منذ بداية أزمة كوفيد-١٩.

ومن الجهات الفاعلة الأخرى المهمة من غير الدول هي الأمانة السورية للتنمية التي تضم أكثر من ٢٥٠٠ متطوع. وتشمل أنشطة المنظمة إعادة تأهيل المدارس والمراكز الصحية والشوارع، وتقديم القروض للمشروعات الصغيرة والأفراد، وإدارة المشروعات الثقافية والدورات التدريبية. وهي تدير أنشطة وبرامج في عشر محافظات، وتتمتع بحضور قوي في دمشق واللاذقية وبعض مناطق ريف دمشق[٩٩].

وقد أصبحت هاتان المنظمتان مركزين محوريين بالنسبة إلى غالبية المنظمات الإنسانية الأجنبية المسجلة في دمشق. وعلاوة على ذلك، فإن معظم المساعدة الدولية توجه عن طريق هاتين المنظمتين. وينقل ما يقرب من ٦٠ في المئة من جميع عمليات المعونة التي تقدمها الأمم المتحدة في سوريا عن طريق الهلال الأحمر العربي السوري، في حين يتعاون مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا مع الأمانة السورية للتنمية، حيث خصص ٧,٧ مليون دولار بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦، في حين خصص مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية أكثر من ٧٥١,٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٦[١٠٠]. وقد سمح ذلك للسلطات الحكومية بفرض سيطرتها على عمليات وبرامج المساعدة داخل البلاد، وبالتالي فرض قيود على المعونة المقدمة لمناطق معينة، مثل المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقا[١٠١]. فعلى سبيل المثال، منعت دمشق وكالات المعونة الدولية والمحلية من نقل الإمدادات إلى أجزاء من البلاد لا تسيطر عليها الحكومة، أو قيدتها، منذ تفشي الجائحة في منتصف مارس/ آذار ٢٠٢٠[١٠٢].

هاتان المنظمتان، رغم أنهما لا تخضعان رسميا لسيطرة الدولة، يمكن اعتبارهما جزءا من شبكة الحكومة، وتعملان لصالحها. وعقب الاحتجاجات التي لم تدم طويلا في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠ في محافظة السويداء، أعلنت الأمانة السورية للتنمية عن خطط لتقديم ٣٦٨ مليون ليرة سورية (حوالي ٣٠٠ ألف

---

[٩٥] عنب بلدي، "المركزي يطلب من المنظمات الدولية تفعيل مشاريعها في سوريا" (باللغة العربية)، ٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠، https://bit.ly/38MAQfP.

[٩٦] توماس أبجرال، "المنظمات غير الحكومية الدولية تسارع إلى دمشق"، مجلة *كوميرس دو ليفانت*، ٧ مايو/ أيار ٢٠١٩، https://bit.ly/2XbXMCU.

[٩٧] الهلال الأحمر العربي السوري، "التقرير نصف السنوي ٢٠١٩"، يوليو/ تموز ٢٠١٩، ٢، https://bit.ly/2UMmXKU.

[٩٨] المرجع نفسه.

[٩٩] عبد المنعم مسعود: "إنتاج مخابز ريف دمشق غير كاف! واعتبارا من السبت ربطة لكل عائلة"، صحيفة *الوطن*، ٢٦ مارس/ آذار ٢٠٢٠، https://bit.ly/3aLkplv.

[١٠٠] المرجع نفسه، ٧.

[١٠١] هايد هايد، "المعونة القائمة على المبادئ في سوريا: إطار عمل للوكالات الدولية"، معهد *تشاتام هاوس*، يوليو/ تموز ٢٠١٩، ٦، https://bit.ly/2V6Dnwh.

[١٠٢] هيومن رايتس ووتش، "سوريا: القيود على المساعدات تعيق الاستجابة لكوفيد-١٩"، ٢٨ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، https://bit.ly/2WAq4Xd.

دولار) لمشروع جار في السويداء لدعم السكان المحليين. وكانت هذه محاولة واضحة للتخفيف من حالة عدم الرضا بين السكان[١٠٣].

وثمة منظمة غير حكومية أخرى تعمل ضمن شبكة النظام هي بصمة شباب سوريا، التي تأسست رسميا في عام ٢٠١٢. وتدعي المنظمة أن لديها أكثر من عشرة فروع في جميع أنحاء المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، فضلا عن فروع في هولندا وفنزويلا والإمارات العربية المتحدة ولبنان والكويت ورومانيا. ولديها آلاف المتطوعين الضالعين في الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة التأهيل والتنمية والإغاثة. وهناك تركيز خاص على البرامج التي تخدم أسر جنود الجيش السوري الذين قتلوا والذين جرحوا. وقد تعاونت مع العديد من الوزارات وغرف التجارة والصناعة في مختلف الحملات الوطنية، وكذلك مع الأمانة السورية للتنمية[١٠٤]. ويبدو أن مدير المنظمة، أنس محمد يونس، مقرب بصورة خاصة من أسماء الأسد.[١٠٥] كما كانت هذه المنظمة نشطة جدا خلال أزمة كوفيد-١٩.

كما أن المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية التي تعمل في مختلف المحافظات قريبة من السلطات. وقد زادت بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس من أنشطتها منذ بداية الحرب. ووفقا لمدير البطريركية، قدس الأرشمندريت الدكتور ألكسي شحادة، فإنها لديها ٤٤ مكتبا و٣٨ مركزا مجتمعيا يعمل بها ١,٦٠٠ موظف بدوام كامل وجزئي. وتقدم البطريركية مجموعة من الخدمات، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني، خدمات المياه، المرافق الصحية، النظافة الصحية، المأوى، الدعم النفسي والاجتماعي، والرعاية الصحية. وفي عام ٢٠١٨، قدمت المنظمة خدماتها إلى ٢,٥ مليون مستفيد، بالتعاون مع ٢٢ شريكا دوليا، من بينهم مختلف وكالات الأمم المتحدة[١٠٦].

وغالبية المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية التي تتمتع باعتراف رسمي من الدولة هي منظمات صغيرة ومتوسطة الحجم تعمل في منطقة واحدة وتشارك في مجموعة متنوعة من الأنشطة المختلفة. وكثيرا ما تتعاون مع السلطات المحلية ومع الهلال الأحمر العربي السوري.

إضافة إلى ذلك، سلطت الحكومة مزيدا من الضوء على حزب البعث[١٠٧] بحسبان ذلك أداة إضافية للتأثير على المجتمع. وقد قامت الحكومة بتعبئة الشبكات البعثية في سياق جائحة كوفيد-١٩ من أجل "تعزيز دور الحزب في المجتمع" كما ادعت قيادته رسميا[١٠٨]. وشاركت فروع البعثيين المحليين في حملات بالتنسيق مع الوزارات والسلطات المحلية. وفي دمشق، أطلق فرع البعث حملة بعنوان "سوا منقدر" في مطلع أبريل/ نيسان ٢٠٢٠. وشملت هذه العملية توزيع الخبز والمواد الغذائية الأساسية على السكان المحليين وتقديم المساعدة في حملات التطهير[١٠٩].

---

[١٠٣] داني مكي، "دمشق تحارب الانهيار الاقتصادي مع هبوط الليرة السورية"، ٦ فبراير/ شباط ٢٠٢٠، https://bit.ly/33fHQk9.

[١٠٤] رهف عمار، "الأستاذ أنس محمد يونس رئيس مجلس أمناء مؤسسة بصمة شباب سوريا في حوار مع موقع بانوراما طرطوس حول نشاطات العام ٢٠١٨... " (باللغة العربية)، *بانوراما سوريا*، ٢٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨، https://bit.ly/3axvpII؛ سانا، "في الذكرى السادسة لتأسيسها بصمة شباب سورية تطلق مشروع توظيف للباحثين عن عمل" (باللغة العربية)، ١١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٧، bit.ly/2S1WB5F.

[١٠٥] معلومات جرى الحصول عليها من الصفحة الشخصية لأنس محمد يونس على فيسبوك، ٢٣ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، https://bit.ly/3cHDkOW ومن منظمة بصمة شباب سوريا، ٢٣ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، https://bit.ly/3cFLlDR.

[١٠٦] ماريان إيدرستين، "قدس الأرشمندريت ألكسي - صانع سلام في سوريا"، *مجلس الكنائس العالمي*، ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨، https://bit.ly/39Sef20؛ دائرة العلاقات المسكونية والتنمية في بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس "الصفحة الرئيسية"، أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، https://bit.ly/39PAIMW.

[١٠٧] أجنيس فافيير وماري كوسترز، "الانتخابات المحلية: هل تنتقل سوريا إلى إعادة فرض السيطرة المركزية؟"، تقرير مشروع بحثي (فلورنسا، إيطاليا: معهد الجامعة الأوروبية – مسارات الشرق الأوسط، ٣ فبراير/ شباط ٢٠١٩، https://bit.ly/3eJjXH8).

[١٠٨] صحيفة الوطن، "يتمتع بمستوى جيد من التنظيم وخبرة في العمل الاجتماعي.." (باللغة العربية)، ٥ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، https://bit.ly/2xQhQA8.

[١٠٩] صحيفة الوطن، "أمين فرع دمشق لـ "الوطن": ٥٠٠ بعثي متطوع تعزيزا للدور الاجتماعي للحزب وحشدا للطاقات الشبابية في المجتمع"، ٦ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، https://bit.ly/2V7ZSB4.

وقد أنشأت ميليشيات مختلفة موالية للحكومة نظمها وآلياتها الخاصة لتقديم الخدمات، شملت توزيع المياه النظيفة والمساعدة الإنسانية والمرافق في المناطق التي تنشط فيها وفي الدوائر الانتخابية المرتبطة بها[١١٠].

ووفقا للديناميات السياسية والسمات المميزة لكل منطقة وتغلغل مؤسسات الدولة، لا تزال دمشق قادرة على حشد الشبكات الموالية للنظام بما في ذلك مسؤولي البعث، الميليشيات، ضباط المخابرات، وأعضاء بارزين في المجتمع المحلي (رجال الأعمال، الشبكات الدينية، وأفراد القبائل، إلخ) للسيطرة على معظم شرائح السكان.

٣,٣ المبادرات المحلية: رجال الأعمال وشبكات دعم الشتات والتعاونيات غير الرسمية

أنشأ رجال الأعمال، خاصة المقربين من النظام، منظمات خيرية وأطلقوا مبادرات إنسانية. وفي أعقاب تفشي جائحة كوفيد-١٩، ازدادت في كثير من الأحيان المبادرات الرامية إلى توفير الاحتياجات الأساسية، لا سيما الغذاء والدواء، مع الكثير من الدعاية من جانب وسائط الإعلام الموالية للحكومة والدولة.

تأسست جمعية البستان الخيرية عام ١٩٩٩ على يد رامي مخلوف[١١١]. وقد شارك في المناطق الساحلية، عن طريق شركته سيريتل وجمعية "الوفاء للشهيد"، في تمويل مختلف الخدمات، بما في ذلك العلاج الطبي وحفلات الزفاف لرجال الميليشيات وجنود الجيش العربي السوري وأفراد الأجهزة الأمنية[١١٢]. وفي منتصف عام ٢٠١٨، أسس مؤسسة نور للتمويل الصغير، التي لها مكاتب في دمشق وطرطوس، والتي شملت مهمتها تقديم الخدمات المالية للأفراد ذوي الدخل المنخفض الذين يفتقرون إلى ضمانات القروض المصرفية. وفي مطلع شهر رمضان عام ٢٠٢٠، أعلن مخلوف عن تبرعات تصل إلى ٥٠٠ مليون ليرة سورية (بين حوالي ٣٨٤,٥٠٠ و٤١٥,٠٠٠ دولار)، قسمت بين مبادرة الشباب ("مع بعض من بعيد") وجمعية البستان الخيرية. وشمل ذلك توزيع سلال الأغذية على الأسر المحتاجة[١١٣]. كما أعلن عن تحويل جديد للأيام الأخيرة من شهر رمضان المبارك في نهاية شهر مايو/ أيار ٢٠٢٠ بقيمة ١,٥ مليار ليرة سورية (حوالي ٨٠٦,٠٠٠ دولار أمريكي بسعر ١,٨٦٠ ليرة سورية مقابل دولار أمريكي واحد) إلى جمعية البستان الخيرية وجمعيات أخرى لتقديم المساعدة للمحتاجين، وشمل ذلك ٧٥٠٠ عائلة شهيد و٢٥٠٠ جريح قدمت لهم جمعية البستان الخيرية خدماتها[١١٤].

وحذا رجال أعمال آخرون مقربون من النظام حذو رامي مخلوف. فقد أسس سامر فوز جمعية الفوز الخيرية في اللاذقية ودمشق. وفي اللاذقية، وزعت جمعية الفوز الخيرية سلالا غذائية تحتوي على سلع

---

[١١٠] أيمن الدسوقي وسنان حتاحت (٢٠٢٠)، "دور العمل الخيري في الحرب السورية: المنظمات غير الحكومية برعاية النظام والجمعيات الخيرية التابعة للجماعات المسلحة"، *تقرير مشروع بحثي*، فلورنسا، إيطاليا: معهد الجامعة الأوروبية – مسارات الشرق الأوسط، مقرر نشره.

[١١١] لا يغير الخلاف بين رامي مخلوف والقصر الجمهوري حقيقة أن جمعية البستان الخيرية التي يملكها مخلوف وغيرها من المبادرات الخيرية لا تزال تخدم الشبكات الموالية للحكومة، خاصة في سياق أسر الجنود الذين قتلوا والذين جرحوا. والفرق الوحيد هو هوية من يرأس هذه الشبكات. وثمة تحويل قام به رامي مخلوف إلى القصر الجمهوري (انظر لمزيد من التفاصيل: جوزيف ضاهر، "القصر الرئاسي السوري يعزز تركيزه للسلطة: الخلاف بين مخلوف والأسد"، *تقرير مشروع بحثي*، (فلورنسا، إيطاليا: معهد الجامعة الأوروبية – مسارات الشرق الأوسط، ١٤ مايو/ أيار ٢٠٢٠، https://bit.ly/3d3k4fd).

[١١٢] عبير محمود، "سيريتل تحضر لإقامة أضخم عرس جماعي في سورية" (باللغة العربية)، الوطن أونلاين، ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨، https://bit.ly/39KGdwy.

[١١٣] مبادرة شبابية لمساعدة الأسر المتضررة من جائحة كورونا، بما في ذلك توزيع سلال الغذاء. (معلومات جرى الحصول عليها من صفحة حملة مع بعض من بعيد على فيسبوك، ٢٧ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، https://bit.ly/3bK3Y9N).

[١١٤] معلومات جرى الحصول عليها من صفحة رامي مخلوف على فيسبوك، ٢٧ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، https://bit.ly/3eW6lIx.

[١١٥] قدم هذا المبلغ بعد عدة أيام من إعلان برنامج "جريح الوطن"، جرى إنشاؤه في عام ٢٠١٤، وتتولاه الرئاسة السورية للتعامل مع احتياجات الجنود الجرحى وأفراد الميليشيات الموالين للنظام، من بدل طوارئ يتراوح بين ١٥٠,٠٠٠ و٢٠٠,٠٠٠ ليرة سورية (بين حوالي ٨٠ إلى ١٠٧,٥٠ دولار؛ بسعر صرف قدره ١,٨٦٠ ليرة سورية مقابل دولار أمريكي واحد) للأفراد المصابين المسجلين في البرنامج. وقد أظهر ذلك محاولات رامي مخلوف لمنافسة القصر الجمهوري على أساس شعبي داعم للنظام. (معلومات جرى الحصول عليها من صفحة رامي مخلوف على فيسبوك، ٢٣ مايو/ أيار ٢٠٢٠، https://bit.ly/36qc7hN؛ معلومات جرى الحصول عليها من صفحة جريح الوطن على فيسبوك، ١٩ مايو/ أيار ٢٠٢٠، https://bit.ly/2LVBLBt).

أساسية على المحتاجين عن طريقة مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل والجمعيات المحلية، وقدمت منتجات الإصحاح وسوائل لمديرية الصحة[١١٦]. ودعم ومول أبو علي خضر مبادرات اجتماعية محلية في محافظة طرطوس[١١٧].

وفي حلب، أعلن عضو مجلس الشعب ورئيس اتحاد غرف الصناعة السورية، فارس الشهابي، أن غرفة صناعة حلب أطلقت مبادرة لتوزيع الخبز بشكل مجاني على المحتاجين، بدءا من الأحياء الشرقية من حلب[١١٨]. وشملت هذه المبادرة أيضا توزيع سلال مواد غذائية على ضباط الأمن وتوزيع ١٠٠٠ زي موحد مقاوم للماء على عمال التنظيف[١١٩]. ومع ذلك، انخفض عدد رجال الأعمال في حلب، وخاصة المقربين من الحكومة، حيث غادر العديد منهم البلاد. وقد ترك هذا المجال للمنظمات الأخرى للتوسع. وفي المجتمعات المسيحية، نجحت الجمعيات المرتبطة بمختلف الكنائس أو بمنظمة "كريتيان دي أورينت" (SOS) الفرنسية اليمينية المتطرفة في حشد التمويل للمشروعات الإنسانية ومشروعات إعادة التأهيل[١٢٠].

يعتمد ريف دمشق وشرق حلب على مبادرات من رجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية التي يتخذ أغلبها من دمشق وغرب حلب مقرا له. وتعتمد السويداء ودرعا على مجتمعات الشتات والأشكال المحلية للمساعدات القائمة على الهويات العائلية والأصلية (القبلية في درعا والدينية - الدروز – في السويداء)، إضافة إلى الهلال الأحمر العربي السوري[١٢١]. ولا تضم هذه المناطق مجموعات كبيرة من رجال الأعمال ومجموعة من المنظمات غير الحكومية المحلية التي لديها قدرات لإطلاق مبادرات على غرار دمشق واللاذقية، وبدرجة أقل حلب.

وقد ساعدت مجتمعات الشتات في الخليج ورجال الأعمال المحليين المجتمعات المحلية في محافظة درعا والغوطة الشرقية على استعادة البنية التحتية (المدارس والمراكز الصحية والمباني) وتقديم الخدمات، بما في ذلك إزالة الأنقاض وتوزيع الخبز والمنتجات الأساسية[١٢٢].

وعند تفشي كوفيد-١٩، أرسلت مجتمعات الشتات أموالا إلى قرى وبلدات في السويداء ودرعا لمساعدة الأشخاص ذوي الدخل المحدود أو الذين لا دخل لهم في الحصول على الغذاء والدواء، أو في بعض الحالات، إرسال معدات طبية إلى المؤسسات الصحية المحلية. وإضافة إلى ذلك، أعلنت مجموعات من الشباب والمتطوعين عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن استعدادهم لتأمين وتوصيل الغذاء والدواء للعديد من الأسر والأفراد غير القادرين على شرائها[١٢٣].

كما نشرت الحكومة شبكاتها المختلفة للاستجابة للأزمة، في الوقت الذي تحاول فيه التأثير على المبادرات المحلية أو حتى قمعها. وفي اللاذقية، أنهت قوات الأمن مبادرات الشباب المحلية لمساعدة العائلات

---

[١١٦] معلومات جرى الحصول عليها من صفحة جمعية الفوز الخيرية على فيسبوك، ٢٢ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، https://bit.ly/2RXZWCV.

[١١٧] أيمن الدسوقي، "شبكة اقتصاد الفرقة الرابعة خلال الصراع السوري"، *تقرير مشروع بحثي* (فلورنسا، إيطاليا: معهد الجامعة الأوروبية – مسارات الشرق الأوسط، ٢٤ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠، https://bit.ly/34bDZFh).

[١١٨] موقع سناك سوري الإخباري، "خبز مجاني لمنع الطوابير والازدحام أمام صالة المؤسسة الاجتماعية"، ٢٥ مارس/ آذار ٢٠٢٠، https://bit.ly/2V3h0bm.

[١١٩] موقع ذا سيريا ريبورت الإلكتروني، "الجائحة تمثل فرصة أيضا أمام نخبة الأعمال لتحسين صورتها"، ١ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، https://bit.ly/3e01XI7.

[١٢٠] مقابلة هاتفية مع رجل أعمال في حلب، مارس/ آذار ٢٠٢٠؛ مقابلة هاتفية مع الدكتور هاروت أكديديان، جامعة ولاية بورتلاند، مركز دراسات الشرق الأوسط، مارس/ آذار ٢٠٢٠.

[١٢١] مقابلات مع صحفي، ومزارع، ونجار، وباحث/ صحفي/ لغوي، السويداء.

[١٢٢] هايد، "النظام ينقل عبء الإنعاش المبكر إلى السكان"؛ الجباصيني، "الحكم في درعا، جنوب سوريا"؛ سايناس، "الحرب بوسائل أخرى".

[١٢٣] بلدي نيوز، "مبادرات أهلية لمواجهة كورونا في مخيمات الفلسطينيين في حلب وحمص" (باللغة العربية)، ٢٣ مارس/ آذار ٢٠٢٠، https://bit.ly/2yxKiHi؛ البعث ميديا، "مبادرات في السويداء لمواجهة كورونا" (باللغة العربية)، ٢٥ مارس/ آذار ٢٠٢٠، https://bit.ly/3bXn8Zc؛ معلومات جرى الحصول عليها من صفحة شخصية على فيسبوك، ٢٣ مارس/ آذار ٢٠٢٠، https://bit.ly/2V2W3gF.

المحتاجة في بعض الأحياء[١٢٤]. وفي بعض مناطق ريف دمشق ودرعا، تأثرت الأنشطة أيضا بالسلطات عن طريق الهلال الأحمر العربي السوري أو البلديات أو حزب البعث[١٢٥]. وتهدف الحكومة إلى منع أي مبادرات تضامن خاصة من تطوير وسائل الحكم الذاتي وتوسيع شبكتها الخاصة[١٢٦].

الخاتمة

تضاءلت قدرة الدولة على تقديم الخدمات تضاؤلا شديدا منذ عام ٢٠١١. وبينما استمر الوضع الاجتماعي الاقتصادي في التدهور، ازدادت الانتقادات الموجهة إلى السلطات، فضلا عن أشكال شتى من المعارضة، بما في ذلك المظاهرات التي جرت في ٧ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠ في السويداء التي رفعت فيها شعارات تطالب بالإطاحة ببشار الأسد ورحيل إيران وروسيا من سوريا وفي مدن وبلدات مختلفة في محافظة درعا[١٢٧]. وبدأ ضعف خدمات الدولة وتراجعها قبل الانتفاضة في عام ٢٠١١ بسبب السياسات الليبرالية الجديدة والاستبدادية للدولة. وهكذا، ما فعلته الحرب هو ليس إلا تعميق هذا الوضع.

وفي الوقت نفسه، فإن الإلغاء التدريجي لأي بديل سياسي واجتماعي أمام الحكومة السورية مصحوبا بتدمير قطاعات واسعة من الاقتصاد قد عزز مؤسسات الدولة باعتبارها الجهة الرئيسية المقدمة للخدمات ومشغل الأيدي العاملة. وتعتمد قطاعات كبيرة من السكان على الدولة في الحصول على الأجور أو المساعدة.

إن أعمال منظمات مثل الهلال الأحمر العربي السوري والأمانة السورية للتنمية تعزز سلطة الحكومة من خلال أخذ أموال المعونة الإنسانية الدولية والتلاعب بالمساعدات الإنسانية. كما تعمل المبادرات الخيرية التي يديرها رجال أعمال سوريون وتعبئة بصمة شباب سوريا والحزب البعثي وبعض الميليشيات على تعزيز الحكومة وشبكات المحسوبية والسلطة التابعة لها. كما أنها آليات تستخدمها الحكومة لبسط سيطرتها على المجتمع.

ويعني نقص موارد الدولة أن الحكومة ركزت جهودها لإعادة الإعمار والإنعاش المبكر في المناطق التي ظلت تحت سيطرتها طوال فترة الحرب، متجاهلة المناطق التي استعادتها. ولا تزال هذه المناطق ينظر إليها على أنها معادية. ويقع عبء توفير الخدمات العامة الحكومية في المناطق التي جرت استعادتها على عاتق الهلال الأحمر العربي السوري بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، التي تمول غالبية البرامج. وتقتصر الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات على الخدمات الأساسية، بخاصة الرعاية الصحية الأساسية.

وقد أقام السكان المحليون، بدعم من مجتمعات الشتات، شبكات تقوم على أساس الهويات الأصلية. غير أن هذه المبادرات مقيدة من حيث الحجم والوصول إلى من هم في أشد الحاجة إليها.

ولم تكن قدرة حكومة الأسد على الصمود بمساعدة حلفائها الأجانب إيذانا بانتهاء المشاكل بالنسبة إلى دمشق. بل على العكس من ذلك، على الحكومة أن تتصدى للتحديات السياسية والاجتماعية الاقتصادية في سوريا ما بعد الحرب، وغالبا دون وجود موارد كافية. وبينما جرى تأمين بقاء الحكومة إلى حد ما، وذلك

---

[١٢٤] مقابلة مع شخص مجهول الهوية، اللاذقية.

[١٢٥] عبد الله الجباصيني، "حزب البعث والأعيان المحليون ومبادرات الاستجابة المجتمعية لفيروس كورونا في جنوب سوريا"، تقرير مشروع بحثي (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، مسارات الشرق الأوسط، زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، مايو/ أيار ٢٠٢٠)

[١٢٦] محمد راكان مصطفى، وزيرة الشؤون لـ "الوطن": جمع التبرعات عبر الجمعيات المشهرة فقط" (باللغة العربية)، *الوطن أونلاين*، ٢٥ مارس/ آذار ٢٠٢٠، https://bit.ly/39KHRhI.

[١٢٧] جريدة المدن الإلكترونية، "الثورة تستعيد نبضها.. درعا والسويداء تهتفان "يلا ارحل يا بشار"، (باللغة العربية)، ٧ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠، https://bit.ly/3h2z7rP.

أساسا نتيجة لدعم حلفائها الأجانب، إلا أن لم يجر الحفاظ على شكل من أشكال الهيمنة السلبية على شرائح كبيرة من السكان. وقد خلق ذلك حالة من عدم الاستقرار المستمر.

وبالتالي، فإن قضية الدولة ومؤسساتها متناقضة ولكنها متصلة. والحكومة رمز للسلطة بوصفها صاحب عمل وجهة مقدمة للخدمات العامة والاجتماعية للسكان الذين ليس لديهم بدائل أو بدائل محدودة. وفي الوقت نفسه، فهي مصدر للإحباط والسخط بسبب أوجه القصور التي تعتريها المتجذرة في الاستبدادية والمحسوبية.